جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣٣٨)

التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان

اعداد

د. اجلال راتب

ديسمبر ١٩٨٢

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

التكامل الاقتصـــــــادى
بين مصـــــــر والسودان

د ٠ اجلال راتـــب

ديسمبر ١٩٨٢

المحتويـــــات

- مقدمـــــه

- الفصل الاول : التكامل الاقتصادى (ماهيته ـ صوره ـ دوافعه)

١٠١ ماهيته التكامل الاقتصادى

٢٠١ صور التكامل الاقتصادى وأشكاله .

٣٠١ دوافع التكامل الاقتصادى

- الفصل الثانى : دوافع التكامل المصرى السودانى

١٠٢ دوافع التكامل المصرى السودانى على الصعيد الاقليمى .

٢٠٢ دوافع التكامل المصرى السودانى على المستوى الدولى .

- الفصل الثالث : معوقات التكامل بين مصر والسودان .

١٠٣ تماثل اقتصاديات البلدين .

٢٠٣ تفاوت درجات النمو الاقتصادى بين البلدين .

٣٠٣ اختلاف الانظمه الاقتصاديه وعدم استقرارها .

٤٠٣ اختلاف الانظمه الاجتماعيه .

٥٠٣ ارتفاع تكلفه النقل وصعوبه المواصلات .

٦٠٣ العوامل السياسيه .

- الفصل الرابع : الدعامات الأساسيه للتكامل بين مصر والسودان

١٠٤ الموارد البشريه

١٠١٠٤ الموارد البشريه فى جمهوريه مصر العربيه

٢٠١٠٤ الموارد البشريه فى جمهوريه السودان .

٢٠٤ الثروه الحيوانيه .

١٠٢٠٤ الثروه الحيوانيه فى جمهوريه مصر العربيه .

٢٠٢٠٤ الثروه الحيوانيه فى جمهوريه السودان .

٣٠٤ الثروه المعدنيه ومصادر القوى

١٠٣٠٤ الثروه المعدنيه ومصادر القوى فى جمهوريه مصر العربيه

٢٠٣٠٤ الثروه المعدنيه ومصادر القوى فى جمهوريه السودان .
٤٠٤ الموارد المالية فى مصر والسودان .

- الفصل الخامس: الاطار التنظيمى للتكامل المصرى السودانى .

١٠٥ لقاءات القمه المصريه السودانيه .
٢٠٥ اللجنه الوزاريه العليا المشتركه .
٣٠٥ اللجان الفنيه المشتركه .
٤٠٥ الشركات المشتركه .
٥٠٥ مجلس الدفاع المشترك .
٦٠٥ الاتفاقيات المنظمه لمجالات عمل أجهزه التكامل المختلفة .
١٠٦٠٥ اتفاقيه الدفاع المشترك فى ١٥ مايو ١٩٧٦
٢٠٦٠٥ اتفاقيه تشجيع وحمايه الاستثمار فى ٢٨ مايو ١٩٧٧
٣٠٦٠٥ اتفاقيه السماح بازدواج الجنسيه فى ٢٨ مايو ١٩٧٧
٤٠٦٠٥ اتفاقيه ملاحيه بين مصر والسودان فى ٢٨ مايو ١٩٧٧

- الفصل السادس: تقييم مبدئى لتجربه التكامل بين البلدين .

- الفصل السابع: بعض المتطلبات الاساسيه لزياده فعاليه التكامل .

- المراجع :

مقدمـــــه :

— كانت ثوره يوليو ١٩٥٢ بمبادئها وممارستها نقطه تحول تاريخيه فى مجال العلاقات المصريه السودانيه اذ أنها وضعت حدا للسياسات والنظرات الخاطئه نحو السودان والمتمثلـــه فى اعتبار حق مصر فى السودان حقا مقدسا لايقبل الجدل وعدم الاعتراف بكيان سودانـــى وشخصيه سودانيه مستقله. والنتيجه الهامه لذلك هو زوال النظره التوسعيه والاستقلاليـــه من برنامج العمل السياسى للوطنيه المصريه وللثوره التى جاءت بمفاهيم جديده ليـــس فى علاقات مصر بالسودان فحسب ولكن فى علاقاتها أيضا بالعالمين العربى والافريقـــــى

— كما ان استقلال السودان عام ١٩٥٦ وضع العلاقات المصريه السودانيه فى مرحلـــــه جديده تقوم على المساواه بين دولتين مستقلتين متكافئتين وانتفـــت بذلك التبعيـــه وحل محلها التفاعل من خلال المصالح المشتركه ، كما دخلت الفكره الوحدويه الـــــتى وضعت جذورها وحده وادى النيل فى تيار الوحده العربيه والوحده الافريقيه وشاركـــت الثوره المصريه فى تدعيمها بفكرها وممارستها .

— ومن خلال التجارب المتعدده والظروف والأحداث الداخليه فى كل من البلدين وفـــــى المنطقتين العربيه والافريقيه والتركيز على التنميه كهدف أساسى ورئيسى ، وعلى أســـاس أن التعاون أصبح سمه من سمات العصر نتيجة لتطور قوى الانتاج والثوره الفنيـــــــه التكنولوجيه والتى لم تؤد فقط الى زياده درجه تركز وتمركز الانتاج سواء على مستـــــوى الدوله الواحده أو على المستوى الدولى بل أدت أيضا الى زياده درجه التخصص فـــــى الانتاج وظهور الانتاج الكبير الامر الذى أدى الى ظهور التجمعات والتكتلات الاقتصاديه فقد كان طبيعيا ومنطقيا أن يتخذ التعاون بين البلدين شكلا أكثر ايجابيه وفعاليه .

— وهكذا وقع منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى فى فبراير ١٩٧٤ ، على أســـاس أن مصر والسودان تمثلان ساحه من أهم ساحات التكامل الاقتصادى العربى ولان مصـــــر والسودان تمتلكان من الخبرات والموارد البشريه والطبيعيه ما يجعلهما حجر الزاويـــــه فى التغلب على أزمه الغذاء العالمى وبحيث يمهد التكامل فى النهايه الى التنميـــــه الاجتماعيه والتى تأخذ فى الاعتبار احترام ذاتيه الانسان فى مصر والسودان .

— بالرغم من توافر العديد من المقومات التى من شأنها العمل على انجاح التكامل بين القطرين الا أن هناك أيضا الكثير من الصعاب التى تعترض طريق هذا التكامل .

فهنا لا يجب أن تغفل أن كلا من مصر والسودان من البلدان الناميه وأن السودان خاصه من أقل بلدان العالم نموا رغم امكانياته الهائله ، فمتوسط دخل الفرد فى السودان لم يتعد ٢٠٠ دولارا فى الحقبه الاخيره ، ومتوسط دخل الفرد فى مصر لم يتعد ٣٠٠ دولارا سنويا فى نفس الفتره .

وأن المستويات الاقتصاديه تختلف بين البلدين كما تتباين أيضا بين الاقاليم المختلفه فى كل منهما . ففى الوقت الذى وصلت فيه نسبه نمو الناتج الاجمالى فى مصر الى ٨ر٥٪ (فى السبعينات) فقد بلغت هذه النسبه ٤ر٢٪ فى السودان .

وهذا بالاضافه الى وجود الكثير من المعوقات التاريخيه والسياسيه والنفسيه والاجتماعيه والتى سنتناولها الدراسه والتى كان من شأنها فى بعض الاوقات العمل على ابطاء سير التكامل المصرى السودانى الامر الذى دعى مؤخرا الى توقيع ميثاق التكامل بين مصر والسودان فى أكتوبر ١٩٨٢ وذلك لدفع عجله التكامل وزياده فعالياته .

ونظرا لأن التكامل الاقتصادى هو الركيزه الاساسيه لتحقيق التكامل بين القطرين بابعاده المختلفه والذى يؤدى فى الاجل الطويل الى تحقيق الوحده الشامله ، فقد رأينا ضروره معالجه موضوع « التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان » فى هذه الدراسه .

وسنتناول هذه الدراسه عرضا للاسس النظريه للتكامل ثم عرضا تحليليا للتجربه المصريه السودانيه للتكامل بكل ما تتضمنه هذه التجربه من دوافع ومعوقات ودعامات أساسيه فى اطار هذه الاسس النظريه . وذلك كله بهدف :—

أولا : الوصول الى تقييم مبدئى لتجربه التكامل بين البلدين من واقع فكره المشروعات المشتركه التى تضع أهداف تنميه موارد البلدين موضع التنفيذ العملى باعتبارها أداه من أهم أدوات التكامل الاقتصادى .

ثانيا : التوصل الى بعض التوصيات التى قد يساعد الاخذ بها الى زياده فعاليه التكامل بين البلدين والافاده المشتركه من تلك التجربه .

الفصل الاول

التكامـــل الاقتصـــادى

(ماهيته ـ صـــوره ـ دوافعـــه)

١٠١ ماهية التكامل الاقتصادى

التكامل هو العملية التى فيها توحيد العناصر المبعثرة لتكون كلا متكاملا ومن الضرورى النظر الى التكامل الاقتصادى على انه عملية تاريخية تتم على مراحل فأنه يتدرج من مجرد الاجراءات البسيطة كتقرير تخفيضات او اعفاءات جمركية او رفع القيود الكمية على التبادل التجارى الى اقصى درجات التقارب الاقتصادى بتحقيق الوحده الشاملة .

وبذلك ينصرف التكامل الى تقرير الاجراءات اللازمة للقضاء على التميز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول المختلفة بحيث يتم فى النهاية القضاء على أى نوع من التميز بين الاقتصاديات المختلفة .

والواقع أن هناك اختلاف بين التعاون الاقتصادى من ناحيه التكامل الاقتصادى من ناحية اخرى ، هذا الاختلاف الذى يأخذ صورا كمية ونوعية فى نفس الوقت ففى الوقت الذى يؤدى التعاون الى تقليل او تخفيف حدة التميز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة فان عملية التكامل الاقتصادى تنطوى على تلك الاجراءات التى تستهدف الغاء هذه القيود او الحدود بين الوحدات الاقتصاديه المختلفة .

٢٠١ صور التكامل الاقتصادى واشكاله

والتكامل الاقتصادى بهذا المعنى ، يمكن ان يأخذ صورا مختلفة كل منها يمثل درجة من درجات ذلك التكامل . فقد يأخذ شكل منطقة تجارة حرة او اتحاد جمركى او سوق مشتركة او اتحادا اقتصاديا او فى النهاية تكامل اقتصادى تام .

وفى منطقة التجارة الحره : تلغى التعريفات الجمركية وايضا القيود الكمية فيما بين الدول الاعضاء وتحتفظ بتقرير تلك التعريفات الجمركية فى مواجهة الدول التى لاتنتمى الى تلك المنطقة .

وفى حالة الاتحاد الجمركى : بجانب تخفيف القيود والتميز فى مجال تحركات السلع فى داخل الاتحاد ، يتم ايضا توحيد التعريفه الجمركية فى مواجهة الدول غيـــر الاعضـــاء .

وفى حالة اقامة سوق مشتركة : والتى يتصور فيها قدر اكبر من التكامل الاقتصـادى فانه بالاضافة الى الغاء الرسوم والقيود الجمركية على تحركات السلع، فأنه يتم ايضا الغاء تلك القيود على تحركات عناصر الانتاج .

أما الاتحاد الاقتصادى : فأنه يتعدى الغاء القيود على تحركات السلع وايضـــا تحركات عناصر الانتاج الى ايجاد نوع من التنسيق بين السياسات الاقتصاديـــة القومية وذلك يهدف القضاء على التضارب الذى يمكن ان يحدث نتيجة اختلاف تلك السياســـات .

واخيرا فان التكامل الاقتصادى التام : هو تلك الحالة التى يتم فيها توحيـــد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية ويتطلب ذلك اقامة سلطة عليا

وتكون قراراتها ملزمة للدول الاعضاء فى ذلك التكامل .

٣٠١ دوافع التكامل الاقتصادى

لانستطيع فى الواقع أن نقرر أن وراء محاولات الاندماج والتكامل الاقتصادى التى تمت فى العالم المعاصر بين اقتصاديات قومية مستقلة سواء فى اوربا الغربية او فى امريكا اللاتينية أو فيما بين الدول العربية ، اعتبارات واحدة .

فهناك فى الواقع عوامل مختلفة تتفاوت من حيث قوتها او ضعفها من حيث تأثيرها على الرغبة فى تكتل اقليمى . فالاوزان التى تعطى لعوامل معينة تختلف فى تكامل اقتصادى يتم بين الدول الاوربية عنها بالنسبه لتكامل يتم فى قارة اخرى .

وبغض النظر عن العوامل السياسة ، فان العوامل الاقتصادية التى اثرت وتؤثر على التكامل الاقتصادى فى اوربا تختلف مما لاشك فيه عن تلك التى تؤثر على تكامل يتم بين البلاد النامية .

ففى اوربا الغربية أدى اقامة الاتحادات الى اعادة تجميع شتات الدول الاوربية كنتيجة للحرب من ناحية ، ومن ناحية اخرى يؤدى مثل هذا الاتحاد الى رفع معدلات النمو فى الاقتصاديات الاوربية ، وذلك نتيجة للاستفادة من مزايا الانتاج الكبير واتساع حجم السوق

وبصفة عامة نجد أن الرغبة فى التكامل الاقتصادى للدول الاوربية تتلخص فى الرغبة فى القضاء على التمييز الناشئ عن قيود التجارة والدفع الناتج عن ازدياد تدخل الحكومات حتى تتمكن تلك الدول من التغلب على التقلبات الدورية التى تصيب اقتصادياتها كما ادت الرغبة فى الاسراع بمعدلات النمو فى الدخل القومى الى اعطاء دفعة قوية لمحاولات التكامل الاقتصادى فى اوربا .

اما بالنسبة للبلاد النامية والذى يشكل القضاء على التخلف فيها جوهر المشكلة فأنها قد وضعت خططا وبرامج للتنمية واجهتها عقبات كثيرة من شأنها أن توقف استمرارها ومن اهم هذه العقبات ضيق السوق ، والعجز فى ميزان المدفوعات وندرة رأس المال أو الموارد الطبيعية والامكانيات الفنية . فمن المعروف أن السوق فى بلد متخلف ينخفض فيه متوسط دخل الفرد أضيق من أن يستوعب الانتاج الكبير الذى من شأنه ان يمكن من اقامة الحجم الامثل للمشروع فى كثير

من الصناعات ، وهكذا لم تتمكن كثير من هذه الدول من اقامة كثير من الصناعات التى تدفع عجلة التنمية بها لهذا السبب ، وأدى ذلك ايضا الى ضعف الكفاءة الانتاجية فى الجهاز الصناعى فى تلك البلدان .

ومن المعروف ايضا أن عملية التنمية تنطوى على زيادة كبيرة فى الواردات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية ايضا ، ولمواجهة هذه الزيادة فى الواردات لابد أن تقابل بزيادة فى صادرات الدول النامية .وكماهو معروف فان صادرات الدول النامية تكون المواد الاولية النسبة الغالبة منها ، وان معدل التبادل ليس فى صالحها وانما فى تدهور مستمر .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الاعتماد على تدفق رؤوس الاموال من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية لتعويض العجز فى صادرات تلك الدول لمواجهة زيادة وارداتها لم يكن بالقدر الكافى .

هذا بالاضافة الى ان اقامة السوق الاوربية المشتركة واتباع دولها سياسة مشتركة بالنسبة للسلع الزراعية شكلت خطرا مباشرا على صادرات البلاد النامية الى دول السوق واصابتها باضرار فادحة .

وهكذا وجدت الدول نفسها فى موقف يجعلها تفكر فى نوع من التكتل الاقليمى يمكنها من القضاء أو على الاقل يمكنها من تخفيف حدة المشكلات التى تواجه عملية الانماء الاقتصادى بها ، حيث ينتج عن هذا التكتل اتساع فى السوق امام منتجات تلك الدول ، ويؤدى الى زيادة صادراتها ويدعم قدرة تلك البلدان على التفاوض مع الدول المتقدمة وبالتالى يؤدى ذلك الى تحسن معاملات التبادل الدولى لتلك البلاد .

هذا بالاضافة الى أن التكتل الاقليمى يساعد الدول النامية التى تعانى من ندرة فى عامل من عوامل الانتاج كرؤوس الاموال مثلا أو الايدى العاملة الفنية على الحصول على تلك العوامل من بلاد أخرى تنعم بوفرة فى هذه الموارد وتكون داخلة فى هذا التكتل .

واذا كنا بصدد تحديد الدوافع وراء محاولات التكتل والتكامل الاقتصادى الاقليمى فاننا بلاشك لانستطيع أن نغفل أهمية العوامل السياسية .

ففى واقع الامر أن وراء محاولات التكامل الاقتصادى وخاصة فى اوربا اهداف سياسية ذات تأثير . ذلك سواء بالنسبة للتكتلات التى تحدث فى العالم الرأسمالى او العالم الاشتراكى .

والواقع أنه من فرط أهمية الدوافع السياسية للتكتلات الاقتصادية ، فقد يذهب البعض الى وضعها فى المقام الاول وتأتى الدوافع الاقتصادية فى المرتبة الثانية . الا اننا نفضل الاخذ برأى Bela Balassa فى أنه رغم أهمية العوامل السياسية ، الا اننا لانستطيع أن نحدد الاهمية النسبية للعوامل السياسية أو الاقتصادية حيث أنه ليس لدينا طريقة كمية لتقدير مثل هذه القيمة .

ولكننا نعود فنؤكد أن العوامل السياسية يمكن أن تحبط محاولات التكامل الاقتصادى فى مراحلها الاولى ، الا أن قيام تكامل اقتصادى له من التأثيرات الاكيدة على العوامل السياسية والعكس صحيح ايضا فمن المؤكد انه فى احوال كثيرة يكون حل بعض المشاكل الاقتصادية موقوف بوسائل وعمليات سياسية .

ولقد تمت فى الواقع محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الاقليمى وذلك بهدف حل مشكلات تلك المنطقة الاقتصادية والاجتماعية .

وقد شهد الوطن العربى نماذج عديدة لاشكال ذلك التعاون والتكامل منها :—

— الاتفاقات الثنائية بين بلدين عربيين والاتفاقات الجماعية التى يمتد اثرها الى اكثر من بلدين وقد تعددت هذه الاتفاقات وسمحت بايجاد روابط اوثق بين اقطار متقاربة جغرافيا أو سياسيا واعتمدت على مبدأ التفضيل الجزئى والذى يعتبر اول درجات الاندماج الاقتصادى والذى يقف اثره عند حد التخفيف من وطأة القيود الواردة على العلاقات الاقتصادية التى تربط بين عدد معين من البلاد ، دون ان يكون هدفه التحرير الكامل للتجارة الاقليمية .

- الوحدة الاقتصادية بين اثنين او اكثر من الاقطار العربية ، وقد شهد الوطن العربى نموذج الوحدة الاقتصادية السورية ـ اللبنانية التى انتهت عام ١٩٥٠ بالانفصال ، والوحدة السورية المصرية التى انتهت بانفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ .
- الاتفاقات الجماعية فى نطاق جامعة الدول العربية ، حيث تم بصورة اساسية اقرار اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم الترانزيت واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال عام ١٩٥٣ ، ومن ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية والتى وافق عليها المجلس الاقتصادى فى ١٩٥٧/٦/٣ وقد وافق مجلس الوحدة الاقتصادية وهو الجهاز الذى اسند اليه اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ تلك الاتفاقات على انشاء السوق العربية المشتركة فى ١٩٦٤/٨/١٣ . هذا فضلا عن انشاء عدد من المنظمات العربية المتخصصة فى مجالات الصناعة والزراعة والعمل والمواصلات والبترول والنقل البحرى وغيرها من المنظمات التى تهدف الى تدعيم علاقات الدول العربية فى مختلف المجالات غير ان العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية بقيت محصورة خلال الحقبة الاخيرة فى نطاق محدود وذلك اذا نظرنا الى تبادل السلع والخدمات او رؤوس الاموال او الافراد بين هذه البلاد والواقع انه لو تأملنا حجم التجارة بين البلاد العربية لوجدنا ان الصادرات بين الدول الاعضاء لم تتعد ٨ر٢٪ من اجمالى صادرات تلك البلدان الى بلاد العالم الاخرى وان الواردات بينها بلغت ٤٪ من اجمالى الواردات .

ونحن اذا رجعنا الى وثائق مؤتمرات التنمية الصناعية العربية فى اعوام ١٩٧٤، ١٩٧٦ نجد انه على الرغم من الاقتناع بعدم تجاهل الاثار الايجابية للتعاون الاقتصادى من قبل البلاد العربية ، الا ان العوامل الاجتماعية والسياسية قد لعبت دورا سلبيا على توسيع نطاق ذلك التعاون ومن هذه الوثائق نستطيع ان نحدد الملامح الرئيسية لتلك المحاولات فيما يلى :ـ

ان كل الاتفاقات الخاصة بالتعاون الاقتصادى بين الدول العربية كانت تطمح الى تحقيق اهداف كبيرة دون تصور واضح للوسائل العملية التى من شأنها تحقيق تلك الطموحـــات ٠

ان اتفاقية الوحدة الاقتصادية والتى عقدت بين دول الجامعة العربية كـــان هدفها الرئيسى تحقيق الوحدة الاقتصادية ٠ او بمعنى اخر العمل كما سبق وان اوضحنا على حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ٠ وتحرير التبادل التجارى بين هذه البلاد ٠ كما هدفت ايضا الى ضمان حرية الاقامة والانتقال بين تلك البلدان ٠

وقد كانت الوسائل لتحقيق هذه الاهداف هى خلق منطقة جمركية موحدة تخضـع لادارة جمركية موحدة وتعمل طبقا لقوانين جمركية موحدة ٠ وهكذا كان الحال ايضـــا بالنسبه لقرار انشاء السوق العربية المشتركة والذى هدفت اقامته الى تحرير التبـــادل التجارى بين الدول الاعضاء ٠

ان اخفاق المحاولات العربية على طريق التعاون والتكامل الاقتصادى لابد ان يجعلنا فى الواقع نؤكد ان صور الوحدة الاقتصادية والتى تعتمد على اقامة منطقة تجـــارة حرة ٠ او اتحاد جمركى ٠ او اسواق عربية مشتركة ٠ او الغاء الرسوم الجمركية وتحريـــر انتقال عناصر الانتاج ٠ لاتعدو ان تكون وسائل وليست اهدافا فى حد ذاتهـــا ٠

وقد اثبتت التجارب العملية للتكامل العربى ان اسلوب تحرير التبادل التجـارى عاجز عن انجاز الاصلاحات الهيكلية المستهدفة فى اقتصاديات هذه الدول وعن خلـــق فوائض انتاجية تكون اساسا للتجارة الاقليمية واصبح من الواضح ضرورة استكمال اجراءات التكامل فى مجال التجارة باجراءات التكامل فى مجالات الانتاج السلعى ٠ خاصة فى مجـال الصناعة والزراعة واستجابة للمرحلة التاريخية التى تشهدها الامة العربية ٠ واحساســـا منها بضرورة ان تكون على مستوى تحديات العصر الذى تعيش فيه ورغبة منها فى اقامـــة نظام جديدة للعلاقات بينها يتخطى العلاقات التقليدية ويساعدها فى التغلب علـــى مشاكل التخلف والاسراع بمعدل تنميتها ودعم كيانها الاقتصادى ٠

تم توقيع منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان فى الاسكندرية فى ١١ فبراير ١٩٧٤ ٠

ثم تم توقيع ميثاق التكامل بين مصر والسودان فى اكتوبر ١٩٨٢ وفيما بين توقيع منهاج العمل فى ١٩٧٤ وتوقيع ميثاق التكامل الاقتصادى فى ١٩٨٢ تم التوقيع على عديد من الاتفاقات المشتركة سيأتى ذكرها فيما بعد ٠

الفصل الثانى

دوافع التكامل المصرى السودانى

من البديهى أن هناك العديد من المرتكزات الفكرية التى يستند عليها قيام التكامل بين قطرى وادى النيل (مصر والسودان) ، وأن بعضا من هذه المرتكزات يمكن أن يعزى الى حقائق تاريخية وجغرافية كما يمكن أن يرتكز البعض الآخر منها على الامكانيات المادية والبشرية والمعنوية التى تتوافر لدى كل من القطرين . ويمكننا هنا أن نوجز هذه المرتكزات فيما يلى : (١)

١ — حقائق الوضع التاريخى والجغرافى والبشرى فى كل من مصر والسودان والذى جعل من البلدين وحدة حضارية منذ آلاف السنين .

٢ — السودان ومصر يشكلان جزءا من حركة الوحدة العربية الشاملة وحركة الوحدة الافريقية وحركة التعاون بين بلدان العالم الثالث .

٣ — مصر والسودان يمثلان قلب الامة العربية ، فهما يمثلان نصف الأمة العربية بشرا وأرضا ويتصلان بالبحر الأحمر والبحر الابيض المتوسط والمدخل الشمالى والشرقى لافريقيا .

٤ — السودان ومصر يمثلان حلقة الربط العضوى بين أفريقيا والبلاد العربية . فمصر تحتل الباب الشمالى للقارة الافريقية ويمثل السودان العمق العربى الافريقى فى القرن الافريقى وفى شرق أفريقيا .

٥ — مصر والسودان يمثلان مساحة من أهم مساحات التكامل الاقتصادى العربى والتنمية العربية والسوق العربية المشتركة .

---

(١) الاستاذ محمد عمر بشير ، الجذور التاريخية للتكامل ، السياسة الدولية ، العدد ٥١ سنة ١٩٧٨ .

٦ - السودان ومصر يملكان من الخبرات والموارد البشرية والموارد الطبيعية ما يجعلهما حجر الزاوية فى التغلب على أزمة الغذاء العالمى وفى التكامل مع البلدان ذات الامكاينات البترولية .

٧ - السودان ومصر يمثلان رصدا بشريا وطبيعيا فى معركة المواجهات العالمية وفى المعركة ضد الصهيونية وضد الأنظمة العنصرية فى أفريقيا .

٨ - التكامل بين مصر والسودان مرحلة من مراحل العمل لتحقيق وحدة وادى النيل فى حدود الامكانيات الحاضرة .

٩ - التكامل فى أى جزء من الوطن العربى قوة مضافة للأمة العربية طالما يقوم فى اطار التنسيق للتكامل الاقتصادى العربى العام .

١٠ - كل تكامل فى المجالات الاقتصادية لا بد أن يستهدف فى النهاية التنمية الاجتماعية وحجر الزاوية فيه احترام ذاتية الانسان فى مصر وفى السودان .

وعلى هذا نستطيع أن نقرر أن هناك عوامل كثيرة تحدو بالبلدين على العمل على التكامل الاقتصادى ، سواء على الصعيد الاقليمى أو على المستوى الدولى العام .

١٠٢ دوافع التكامل المصرى السودانى على الصعيد الاقليمى :ـ

١ ـ التكامل الاقتصادى بين البلدين ضرورة تفرضها متطلبات الانتاج الصناعى الحديث.

مما شك فيه ان امكانية تحقيق التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية بوجه عام معتمد فى الاساس على النجاح فى تنفيذ برامج وخطط التصنيع بها ، فلم يعد ممكنا فى هذه الحقبه الاعتماد على مزيد من صادراتها الزراعية والمواد الاولية ، وذلك لضعف مرونة الطلب على معظم هذه الصادرات من ناحية ، ومن ناحية اخرى اتجاه الدول الصناعية المستوردة لهذه الصادرات لاحلال بدائل لهذه المواد الخام الطبيعية وذلك بفضل التكنولوجيا الحديثة وتقدم العلم فى تلك البلدان . هذا بالاضافة الى اتجاه شروط التبادل التجارى فى غير صالح الدول المنتجه للمواد الاولية فيما عدا حالات استثنائية محدده ، وذلك لتحكم تلك البلاد فى تسويق وتحديد اسعار عدد كبير من هذه المواد .

ولهذا كان على الدول النامية وبدلا من ان تقلل معدلات نموها المنخفضة اصلا ان تتجه لتصنيع بعض المنتجات التى تستوردها من الخارج وخاصة تلك التى تعتمد على المواد الخام التى تتوفر لديها .

هذا بالاضافة الى اهمية الدور الذى يلعبه التصنيع فى رفع مستوى التعليم وتطوير اسلوب المعيشة وزيادة حصيلة المعرفة الفنية وتطويرها وفتح مجالات جديدة للعمل .

وهكذا نجد ان برامج التصنيع ، برامج طويلة المدى تتطلب حشد الطاقات والامكانيات الضخمة من ناحية وتستلزم اسواقا واسعة للشراء والتسويق تتعدى الحدود القومية لكل بلد .

وهكذا نجد ان التكامل المصرى السودانى يمكن الدولتين من الاستفادة بوفورات الحجم الكبير التى تتمتع بها المشروعات الصناعية الحديثة ذات الطاقات الانتاجية الكبيرة التى تفوق الطاقات الاستيعابية للاسواق المحلية فى كل منها . هذا علما بأن انشاء قاعدة صناعية قوية تتسم بالتنوع والتكامل يتطلب توافر قاعدة استهلاكية كبيرة لا تتوافر فى كل بلد على حده هذا بالاضافة الى ان التكامل يساعد على التغلب على مشكلات ضخامة التمويل اللازمة لانشاء وحدات صناعية كبيرة الحجم تستخدم تكنولوجيات حديثه . وتعتمد على كثافه عالية لرأس المال .

٢ - التكامل الاقتصادى بين البلدين يتيح استخداما افضل للخبرات والامكانيات العلمية المصرية والسودانية ويرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية (الزراعية - التعدينية) المتوفرة فى كلا البلدين .

٣ - التكامل الاقتصادى بين البلدين يساعد على الاسراع باحداث التغيرات الهيكلية الملائمة فى اقتصاديات كل منها والتى اصبح من الواضح أن سياسات التصنيع الوطنية عاجزة عن تحقيقها . نتيجة للعوائق المحلية والتى تقف فى سبيل اقامة قواعد صناعية وطنية قوية تتسم بالتنوع والاستقلال الاقتصادى والتكنولوجى . هذا بالاضافة الى ان التكامل بين البلدين يعتبر وسيلة لزيادة امكانية تنفيذ مشروعات هياكل البنيه الاساسية وذلك عن طريق تنسيق جهودهما للاستفادة من الامكانيات والموارد المتاحه لديهما . ولاسيما انه تتوفر لدى الدولتين المقومات الطبيعية لتحقيق ذلك فلديهما مصادر للطاقة كالبترول فى مصر ومساقط المياه فى السودان والخامات المعدنية الاساسية من نحاس وقصدير وحديد وغير ذلك من المواد الخام الذى يعترض طريق استغلالها ضعف وعدم توفر هياكل البنيه الاساسية مثل توفر وسائل النقل والموانى والمطارات والخزانات والطرق المناسبة ولذا فان تعاون الدولتين لاقامة وتحمل نفقات هياكل البنيه الاساسيه المناسبة تعتبر امرا حيويا .

دوافع التكامل المصرى السودانى على المستوى الدولى

١ - تعزيز الاستقلال الاقتصادى للدولتين :

مما لاشك فيه ان معارك الاستقلال الاقتصادى التى تخوضها الدولتين المصرية والسودانية تعتبر مكملة ومدعمه لمعارك الاستقلال السياسى والتى سبق ان خاضتها الدولتان ، مما لا شك فيه ان الاستقلال الاقتصادى مدعم ويوطد اركان الاستقلال السياسى ويساعدهما على اخذ مكانهما المناسب فى المجتمع الدولى .

وعن طريق التكامل الاقتصادى بين الدولتين يمكن لهما ان يستبدلا بوضع التبعيه الاقتصادية الحالى للدول الاجنبية اعتمادا متبادلا مصرى سودانى وذلك بالاستفادة من الامكانيات المتاحة فى كلا البلدين فى بعض القطاعات كالزراعة والثروة الحيوانية والمعدنية وغيرها لتلبية الاحتياجات المحلية للدولتين بشكل يمكنها من تقليل الاعتماد على الخارج وبالتالى مواجهة الضغوط الاجنبية التى تهدف الى استمرار استغلال الظروف الصعبة التى تمر بها الدولتان والتحكم فى اسعار منتجاتها . هذا بالاضافة الى الاستفادة من امكانيات السوق المصرية السودانية فى تصريف منتجاتها بشكل يقلل من درجة الاعتماد على اسواق الدول الاجنبية .

٢ - التكامل المصرى السودانى ضرورة لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية :

يعانى البلدين بحكم انتمائهما لمجموعة بلدان العالم الثالث من نفس مظاهر التخلف الاقتصادى والاجتماعى من ضعف هياكل الانتاج بها وتشويهها واعتمادها على الانتاج الاولى الذى يصدر لدول العالم الاولى التى تتحكم عادة فى اسعاره مما يؤدى الى التدهور المستمر فى شروط التبادل التجارى بالنسبة للدولتين .

هذا بالاضافة الى نجاح الدول الصناعية الكبرى (الشرقية ـ الغربية) فى اقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها كالسوق الاوربية المشتركة او مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، ومنطقة التجارة الحرة فى أوربا كل هذا مجتمع يحبث الدولتين على تدعيم علاقاتها بشكل يمكنها من تغيير طبيعة العلاقات التبعية التى تربطها بالدول المتقدمة .

فحقيقة التكتلات الاقتصادية من جانب الدول المتقدمة تتطلب تكتلا عربيا يحمى الاقتصاديات العربية من السياسات المضادة لمصالحها كما يتطلب الاخذ بأتجاهات العصر فالبقاء فى معركة تصارع المصالح والقوى مرهون بالتكتلات الاقتصادية الكبيرة والاخذ بالتكنولوجيا الحديثة . واذا كانت الدول المتقدمة قد تبينت هذه الحقيقة من ضرورة الانتماء الى كيانات سياسية واقتصادية كبيرة فيما احوج الدول النامية وفى مقدمتها الدول العربية الى تدعيم علاقات التعاون بينها .

٣ ـ التكامل المصرى السودانى ضرورة يفرضها ارتباط المصالح ووحدة نضال الدول الناميـــة :

ان التكامل المصرى السودانى ليس تفضلا من دوله على اخرى ولكن تحتمه ظروف الحياة فمنذ الازل ربطهما النيل شريان الحياة برباط المصير الواحد واصبح التكامل ضرورة سياسية واقتصادية واجتماعية لمواجهة الاخطار التى تهدد كيان الدولتين ولمواجهة المتغيرات الدولية التى ظهرت الى السطح فى الأونه الاخيرة فى المناطق المحيطة بالدولتين والتى من المحتمل أن تنشأ فى المناطق المجاورة لهما مستقبلا . ويفرض ذلك ضرورة أمن تلك المنطقة بأسرها وحمايتها من التدخل او السيطرة الاجنبية .

الفصل الثالث

معوقات التكامل بين مصر والسودان

ان مصر والسودان والدول العربية بصفة عامة شأنها شأن بقية دول العالم الثالث ، تعترض طريقها نحو التكامل عقبات وصعوبات تعرقل سيرها وتحدد اندفاعها نحو هذا الهدف من هذه العقبات :-

١٠٣ تماثل اقتصاديات البلدين :

كانت الفكرة الشائعة بين الاقتصاديين هو أن التكامل الاقتصادى بين الاقتصاديات المتنافسة والتى تنتج نفس المجموعة من السلع اقل فائدة من التكامل الذى يتم بين بلاد تتكامل فيه اقتصادياتها بمعنى أن بعضا منها ينتج مجموعة من السلع لاينتجها البعض الآخر .

الا أن فاينر توصل الى نتيجة أخرى الا وهى أنه كلما قلت درجة التكامل وزادت درجة التنافس فيما بين الدول الاعضاء وفيما يتعلق بالصناعات التى كانت تخضع للحماية قبل اقامة الاتحاد كلما زادت الفائدة من اقامة الاتحاد .

وقد تعرض هذا الرأى لبادىء الأمر لكثير من المعارضة وقد حدث بخصوصه قدر كبير من النقاش .

ولتحديد أثر اقامة التكامل من حيث الأثر الانشائى والأثر التحويلى يمكن القول بأنه فى حالة الاقتصاديات المتكاملة وقبل قيام الاتحاد فان معنى ذلك أن كل منها يستقل بانتاج مجموعة من السلع تختلف عن المجموعة التى تنتجها البلاد الاخرى حيث تختلف نفقة انتاج السلع المختلفة أختلافا كبيرا فيما بين تلك البلاد . وهذا يعنى أن الرسوم الجمركية التى يفرضها كل بلد على وارداته من السلع لايقوم بانتاجها ضئيلة للغاية أو غير موجودة اصلا . فاذا قام الاتحاد الجمركى بين البلاد المتكاملة اذا ، فان المتوقع أن لايكون للأثر الانشائى أثر كبير على زيادة حجم التجارة واذا حدث تغيير فى حجم التجارة يكون فى الغالب بسبب الأثر التحويلى .

ولتوضيح ذلك أكثر نفرض أن التكامل قام بين البلاد الصناعية المتقدمة والبلاد المنتجة للمواد الاولية • فمن المعروف أن البلاد الصناعية لاتنتج المواد الاولية لأن النفقه النسبية لانتاج هذه المواد بها يكون اكبر بكثير من النفقة النسبية لانتاجها فى البلاد المنتجة للمواد الاولية وهكذا تقوم تلك البلاد باستيراد حاجاتها من المواد الاولية من البلاد المتخصصه فى انتاج المواد الاولية • وفى الغالب تفرض تلك البلاد رسوما جمركية أقل مايمكن على هذه المواد أو لاتفرض أية رسوما عليها •

والان علينا أن نتصور أن تكاملا قام بين البلاد الصناعية والبلاد التى تنتج المواد الاولية فماذا سيكون الاثر على الانتاج ؟

أن المجموعة الاولى كانت تستورد المواد الاولية • قبل قيام الاتحاد الجمركى من اكثر المراكز كفاءة فى الانتاج • فاذا كان هذا المركز أحد الاطراف الداخلة فى الاتحاد فانه لايحدث أى تغيير فى توزيع الموارد الاقتصادية أو أن لايكون ذلك المركز أحد أطراف الاتحاد وبذلك يكون الأثر هو أثر تحويلى وليس أثرا ايجابيا على الانتاج بطبيعة الحال •

والأن نعود الى قيام هذا التكامل بين مجموعتين من البلاد والتى بينها تنافس أى أن كل بلد ينتج مجموعة من السلع التى تنتجها البلاد الاخرى وفى الغالب يقوم كل بلد بحماية منتجاته باحاطته بسياج جمركى وغالبا ما يكون مستوى الرسوم الجمركية مرتفع وهنا نجد أن قيام التكامل معناه أزالة الرسوم الجمركية فيما بينها وهذا يؤدى الى اعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع الانتاج فى البلاد الداخلة فى الاتحاد حيث يتخصص كل منها فى السلعة التى ينتجها بأقل تكلفة نسبية ممكنة •

وهكذا الحال فى تماثل الاقتصاديات العربية ومن بينها مصر والسودان ، حيث تتجه تلك الاقتصاديات الى انتاج المواد الاولية وذلك كنتيجة لخضوع تلك البلاد الى الاستعمار الذى أدى الى تشوه هياكل انتاجها كما سبق أن أوضحنا ، ووجهها الى انتاج المواد الاولية ، هذا فى نفس الوقت الذى تستورد فيه تلك البلاد واردات فى الغالب ذات

طبيعة واحدة فمن المعروف أن برامج التنمية تحتاج الى استيراد عدد والات لاتتوافر فـــى انتاج البلاد العربية .

الا أن هذا التنافس لايشكل فى الواقع عقبه حقيقية حيث يفترض أن يؤدى التعـــاون والتكامل بين البلدين الى القضاء على هذا التنافس الذى لولا وجوده، لما كانت ثمـــه ضرورة للعمل على تحقيقه اذا كانت هذه الاقتصاديات متكاملة أصلا .

٢٠٣ تفاوت درجات النمو الاقتصادى بين البلدين :

تتفاوت مصر والسودان من حيث درجات النمو الاقتصادى ، فلا يمكن انكـار وجـود فرق كبير بين درجات النمو الاقتصادى بين البلدين حيث حدثت فى مصر ثورة زراعية وصناعيـة رائدة بالاضافة الى توافر قدر لابأس به من خدمات البنيـة الاساسية والتى تفتقد السودان لمثلها من طرق وكبارى وسدود وهذا الفارق فى النمـو من شأنه أن يدعو الى القلـق وخاصة فى السودان من أن التكامل مع مصر يؤدى الى سوء توزيع واجحاف فى تقسيم مكاسـب الاتحاد . فمصر المتقدمة نسبيا يمكنها أن تجنب قدرا أكبر من الاستثمارات نظرا لتوافـر هياكل البنية الأساسية (نسبيا) والخبرات الفنية والادارية والسوق المتسع. هذا بالاضافـة الى تخـوف شعب السودان من استيطان المصريين بالسودان وتخوفهم من فقـد أراضيهم الزراعية فى يوم ما . هذا بالاضافة الى أن هناك اختلاف من حيث درجة الأخـذ بالتخطيط الاقتصادى بحيث يؤدى هذا الى صعوبة التنسيق الاقتصادى بين هذه الدول .

وهنا لايفوتنا أن التفكير بهذه الصورة يعتمد على النظره قصيرة الأمد فى حـين أن التفكير فى المدى الطويل يؤكد أن تكاملا بين مصر والسودان من شأنه أن يؤدى الـى تخفيف حدة التفاوت فى هذا النمو .

٣٠٣ اختلاف الأنظمة الاقتصادية وعدم استقرارها :-

على الرغم من أن دستور البلدين وميثاق العمل الوطنى السودانى يحدد أن النظام الاشتراكى هو المتبع لادارة اقتصاد البلدين الا ان واقع الحال فى كل من البلدين يعكس غير ذلك . ففى الوقت الذى قطعت فيه مصر شوطا كبيرا فى التجربة الاشتراكية مع قيام الصناعات الرائدة والتوسعات الزراعية والتوسع فى الهياكل الأساسية فاننا نستطيع أن نقرر أن هذه التجربة انحرفت عن المسيرة الاشتراكية مع بدأ سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى بموجبها سمح بدخول رؤوس الاموال الأجنبية للأستثمار فى الاقتصاد المصرى مما جلب معه واقعا آخرا ، هذا مع محاولة التمسك بالنظام الاشتراكى ودور القطاع العام كرائد لهذا الاقتصاد .

فى الوقت الذى نجد أن الخط المعلن فى السودان هو أيضا الخط الاشتراكى الا أن ماحدث بالفعل هو تطبيق النظام اشتراكى مشوه مع تخبط فى رسم السياسات مما يجعلنا نعتقد أن السودان الان فى مفترق الطرق وهو يواجه تحديات كبيرة .

هذا التناقض يجعل عملية التكامل بين البلدين من الصعوبة بمكان وذلك لعدم وضوح الرؤية والاستقرار فى النظام الاقتصادى للدولتين .

٤٠٣ اختلاف الانظمة الاجتماعية :-

اذا كنا نعتبر أن وحدة اللغة ، ووحدة الجنس والأصل والمنبت ووحدة التاريخ ووحدة القيم الروحية والوحدة الجغرافية ووحدة العادات والتقاليد من المقومات غير الاقتصادية التى تساعد على قيام التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية عموما فان الحال بالنسبة للسودان يمكن أن يختلف من حيث انه على الرغم من ان اللغة العربية هى اللغة الرسمية للتخاطب بين القطرين وأن الدين الاسلامى هو الدين الرسمى المعلن الا ان المتأمل فى أوضاع السودان يجد أنه يوجد فى السودان حوالى ٥٠٠ ٣ قبيلة يتحدثون لغات ولهجات مختلفة مع اختلاف ثقافاتهم . فالوضع فى السودان معقد ملئ بالنزعات القبلية والعرقية

مما حال دون توحيد السودان نفسه فى قالب وطنى واحد . وهكذا نجد السودان مقسم الى أقاليم حسب العادات والتقاليد والثقافة وكل هذا يظهر صعوبة قيام تكامل فورى مع أى دولة حتى ولو كانت مصر قبل العمل على ازالة التفرقة داخل المجتمع السودانى وتهيئته لتقبل فكرة التكامل . هذا فى نفس الوقت الذى نجد فيه المجتمع المصرى قد ذاب فى بوتقة وطنية واحدة الا من بعض الثغرات الدينية والفوارق الاجتماعية الصارخة بين أفراد المجتمع.

٥٠٣ ارتفاع تكلفة النقل وصعوبة المواصلات :-

رغم أن النيل يربط بين البلدين ورغم اشراكهما فى البحر الأحمر وعلى الرغم من أن النقل المائى يعتبر من أرخص أنواع النقل فى العالم الا اننا نستطيع أن نقول أن النقل يقف عائقا من عوائق التكامل ، فالنقل والمواصلات بين البلدين يواجهها صعوبات كثيرة . فنهر النيل غير صالح للملاحة فى اجزائه المتاخمة لمصر وذلك لوجود الشلالات مما يحول دون تسيير السفن الكبيرة ذات الحموله الضخمة ، الا أن ذلك لا يمنع من استخدامه فى نقل المواطنين ولكن يتم ذلك فى حدود ضيقة لصعوبة الرحلات وما تواجهه من أخطار . أما البحر الأحمر فالاتصال بواسطته يكاد يكون معدوما ، والنقل الجوى باهظ التكاليف ولا يوجد طريق برى بين البلدين غير طريق شاق .

فمشكلة النقل تقلل من ميزات التكامل بين البلدين وتشارك فى ارتفاع تكلفة التبادل التجارى بينهما كما يقلل من انتقال المواطنين ، وهو الأمر الذى يجب أن يجد التشجيع والتسهيل لزيادة الاندماج والتعرف بين الشعبين .

هذا بالاضافة الى ضعف وتعثر المواصلات السلكية واللاسلكية وكافة وسائل الاتصال مما يساهم فى تعويق التجربة .

٦٠٣ العوامل السياسية :-

سبق أن أوضحنا أن العوامل السياسية يمكن أن تحبط محاولات التكامل الاقتصادى ويعتبر ذلك واضحا من أن عملية التكامل تنطوى على قدر التنازلات التى قد ينظر اليها على أنها تنازل عن جزء من السيادة القومية وذلك لرسم السياسات واتخاذ الاجراءات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ويزداد حجم التنازلات كلما انتقلنا الى درجات أعلى من التكامل الاقتصادى ، فان التكامل يتطلب انشاء هيئة عليا تكون قادره على اتخاذ القرار وله صفة الالزام للدولتين • ومن المؤكد أن بعض هذه القرارات قد تتعارض مع سياسات أحد الدولتين •

والمثل الواضح هنا هو ماحدث عند توقيع الاتفاقيه المصرية الاسرائلية حيث رفضت من قبل الشعب السودانى وقد أوصت اللجنة التى شكلت لهذا الغرض برفض الاتفاقية الا أن السلطة السياسية والتنفيذية أيدتها فى الوقت الذى تعتبر المعارضة السودانية أنه هذا التأييد من جانب السودان ماسا بالسيادة القومية للسودان ومن الامثلة الأخرى اتفاقية الدفاع المشترك حيث ينظر السودانين اليها على أنها تسمح لمصر بالتدخل فى شئون السودان وذلك لحماية النظام ليس الا • ومن جانب آخر يمكن أن ينظر المصريين اليها على أنها تشتيت لجهد مصرى نحن فى أشد الحاجة اليه فى المرحلة الراهنة •

والتكامل السودانى المصرى فى صورته الحالية من وجهة نظر الكثيرين هو تكامل بين نظامين وليس بين شعبين فهو تكامل ديوانى • يجهله كل من أفراد الشعبين • وبغياب دور الشعبين يفقد التكامل أهم دعائمه •

الفصل الرابـــــع

الدعامـات الأساسيـــة للتكامـــل الاقتصـــــــادى
بين مصر والســـــودان

- تتوفر بالوطن العربى موارد طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة فى أراضى زراعية شاسعة لم يستغل منها حتى الآن أكثر من ٢٠ ٪ وهى كافية لو أحسن استغلالها لأن تمد الوطن العربى بكل احتياجاته من المواد الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة الى جانب المخزون الهائل من البترول سواء مايستخرج منه أو مايمكن اكتشافه منه مستقبلا ، الى جانب الثروة الحيوانية والثروة السمكية وغيرها من مصادر الاقتصادية العربية .

- ان موقع الوطن العربى له أهمية اقتصادية خاصة ، حيث تطل معظم دوله على بحار ومحيطات العالم ، وتتميز تضاريس العالم العربى جغرافيا بوجود مجارى ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة .

- توفر الموارد البشرية اللازمة فى الوطن العربى وذلك يوفى بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من الأيدى العاملة لأى مشروع ، مع توافر حد أدنى من المهارة الفنية ، واعداد كبيرة نسبيا من الفنيين والخبراء . هذا وتوجد أعداد هائلة من خريجى المدارس الفنية والمعاهد المتخصصة والجامعات لايعملون بكامل طاقاتهم أو يضطرون لقبول أعمال لاتتناسب مع امكانتهم مما يعد تبديدا مضاعفا لطاقات وثروات يمكن أن تساهم فى نهضة الوطن العربى .

- اتساع السوق العربية ، واتساع هيكل وتوزيع التجارة ، حيث تضم هذه السوق أكثر من مائتى مليون من المستهلكين وهو مايسمح بقيام المشروعات الضخمة ذات الانتاج الاقتصادى .

- تتوفر بالوطن العربى رؤوس أموال هائلة ، منتجه للفائض المتراكم من عوائد البترول الا أنه لايجب النظر الى الدول العربية ككل فى هذا المال

لأن هذه النظرة تضلل ولاتعكس الواقع العربى فى غالبيته، ذلك أنه باستبعاد الدول العربية المنتجه للبترول لايمكن تعميم هذه الحقيقة، بل على العكس الى الحقيقة العكسية وهى أن البلاد العربية تواجه ندرة شديدة فى عرض رؤوس الأموال حيث تنخفض بها معدلات الادخار المحلى عن المعدلات المطلوبة لتحقيق مستويات الاستثمار اللازم لتحقيق معدلات النمو المرتفعة ومن ثم فان الاستدانة الخارجية وعجز ميزان المدفوعات يعتبر سمة رئيسية لغالبية الدول غير المصدرة للبترول.

واذا علمنا أن جوهر التكامل والتعاون بين دولتين يقوم أساسا على تحقيق أفضل استخدام لامكانيات كل طرف من الأطراف فى هذا التكامل للوصول لمزيد من التقدم والنمو للدول المتكاملة اقتصاديا مع الأخذ فى الاعتبار الظروف الاجتماعية والسياسية لهذه الدول، فانه يتعين علينا أن نتعرف على امكانيات كل من مصر والسودان فيما يتعلق بما يتوفر لدى كل منهما من موارد بشرية وموارد طبيعية وثروة حيوانية ومائية ومعدنية للتعرف على الامكانيات المتاحة والمحتملة والتى يمكن الاستفادة منها لايتاح التكامل الاقتصادى فيما بين البلدين :

٤.١. الموارد البشرية :

٤.١.١. الموارد البشرية فى جمهورية مصر العربية :

كان سكان مصر ثلاثة ملايين نسمة فى أوائل القرن التاسع عشر، و ٥ ملايين نسمه فى منتصفه، وعشرة ملايين نسمة فى آخره، ثم زاد فى تعداد ١٩٣٧ الى ١٦ مليون نسمة والى حوالى ٢٠ مليون فى أوائل الخمسينات ٠٠٠٠٠ وزاد سكان مصر ١٩ مليونا فى الخمسة وعشرين سنة الأخيرة وهى عمر الثورة بما يعادل سكان سوريا

والعراق والكويت مجتمعـــــــه) (١) ، (٢) . وأقترن النمو السريع للسكان بالتركـــيز الشديد على مساحة محدودة من الأراضى ، اذ يلاحظ من الخريطة السكانيـــــــة للوهلة الأولى صارخا فى كثافة السكان بين وادى النيل ودلتاه من ناحيـــة والصحارى من ناحية أخرى ، وتعتبر الكثافة السكانية فى الوادى والدلتا من أعلـــى الكثافات السكانية فى العالم . فيحتشد ٩٩ ٪ من سكان مصر فى مساحة ٣٥٫٠٠٠ كم٢ أى ٣٫٥ ٪ من جملة مساحة مصـــــر . (٣)

والزيادة المطردة فى السكان لم يقابلها زيادة مماثلة فى الموارد الاقتصاديـــة بأنواعها من الأراضى الزراعية ومصادر الحياة والثروة المعدنية ... ألخ .

وهذا يضع مصر أمام أزمة حقيقية تتمثل فى القصور الحاد من العلاقة بـــين السكان والموارد ، كما يقلل من النتائج المترتبة على عمليات التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعيـــــة .

٤ . ١ . ٢ . الموارد البشرية فى جمهورية الســـودان :

يبلغ عدد السكان فى السودان حسب آخر تعداد فى سنة ١٩٧٣ حوالى ١٦٫٩ مليون نسمة بزيادة قدرها ٦٤٫٦ ٪ عن عام ٥٦/٥٥ وقد قدر النمو الطبيعى للسكـــان فى ذلك التعداد بحوالى ٣٫٣ ٪ .

---

(١) الدكتور على الجريتلى ، وخمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصاديـــة فى مصر ٥٢ ــ ١٩٧٧ .

(٢) يبلغ سكان مصر الآن ٤٤ مليون .

(٣) مساحة مصر تبلغ مليون كيلو متر مربـــــع .

واتجه هذا المعدل للتناقص حتى بلغ ٢ر٥ ٪ وبالرغم من هذا التناقص فى المعدل فانه يعتبر من أعلى معدلات النمو السكانى فى العالم [١].

واذا كانت الكثافة السكانية تعرف بأنها النسبة بين السكان ومساحة القطر يعد استبعاد المناطق غير المأهولة بالسكان فاننا نستطيع أن نقرر أن الكثافة السكانية فى المتوسط ٦ أشخاص لكل كلم٢ ، ماعدا مديرية الخرطوم التى تبلغ الكثافة السكانية فيها ٥٥ شخص/كم٢ ، تليها مديرية النيل الأزرق حيث تبلغ الكثافة فيها ٢٨ /كم٢ [٢] وذلك لوفرة الخدمات والمنشآت الاقتصادية من هاتين المديريتين وفيما عدا ذلك تقل الكثافة السكانية عن المتوسط وذلك حيث تمثل هذه المناطق ، مناطق طرد للسكان للأسباب التالية

- قلة الأمطار
- الزحف الصحراوى
- عدم وجود مشروعات اقتصادية واجتماعية تستوعب كافات القوى العاملة فى هذه المديريات.

والواقع أن هذا الانخفاض فى الكثافة السكانية أدى الى عدم استغلال الأراضى الزراعية الشاسعة (٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة) [٣] وتقدر مساحة الأراضى المستغلة بحوالى ٩ ٪ من اجمالى الأراضى الزراعية بحوالى ١٧ مليون فدان فقط.

---

(١) عاطف عبد الرازق سلامة : التكامل بين مصر والسودان تحت دبلوم معهد التخطيط القومى عام ١٩٧٨ اشراف د. اجلال راتب.

(٢) د. منى خليفة ، الخصائص السكانية للسودان ، محاضرة فى الدورة التدريبية عن التخطيط الاقليمى ، الخرطوم - ١٩٧٩.

(٣) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السودانى ، العرض الاقتصادى ، الخرطوم ، ١٩٧٧/٧٦ ص ٢٥.

ومن هنا نستطيع أن نقرر أنه رغم أهمية الموارد البشرية فى عملية التنمية من ناحية الكم والكيف لما تتضمنه من قوى عاملة ومنتجه فان هذا العنصر يعتبر فى السودان من أضعف العناصر الانتاجية مما يبرزه معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السودان .

فتقدر القوى العاملة فى السودان بحوالى ٤٧ ٪ من السكان طبقا لتعداد ١٩٥٦ ، زادت هذه النسبة الى ٥٥٪ فى تعداد سنة ١٩٧٣ وأعلى نسبة للعاملين هى التى فى القطاع الزراعى اذ تبلغ ٨٦ ٪[1] وذلك لأن القطاع الزراعى يمثل القطاع الرئيسى الذى يعمل به السكان .

٤.٢. الثروة الحيوانية :

٤.٢.١. الثروة الحيوانية فى جمهورية مصر العربية :

تؤدى ندرة الأمطار الى الحد من امكانيات الرعى الى جانب محدودية الأراضى الصالحة للزراعة بحيث لايتبقى من الأراضى الزراعية مايمكن أن يوفر العلف اللازم لانتاج ثروة حيوانية كافية تقابل الطلب المتزايد على بروتينات اللحوم وطبقا لبيانات سنة ١٩٧٤ عن انتاج مصر من اللحوم الحمراء والحليب والاستهلاك ودرجة الاكتفاء[2] تستطيع أن نستنتج أن مصر تكاد تقترب من الاكتفاء الذاتى من اللحوم ولكن يجدر بنا ملاحظة أن انخفاض حصة الفرد من الدخل القومى لايدع

---

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السودانى ، العرض الاقتصادى ، الخرطوم ١٩٧٧/٧٦ ص ٢٥

(٢) حسن عبد القادر صالح ، انتاج الغذاء فى الوطن العربى - بحث مقدم لندوة مشكلة الغذاء فى الوطن العربى الكويت ، ابريل ١٩٧٨ .

مجالا لاستهلاك كميات كبيرة من اللحوم ويبدو أن ارتفاع الاستهلاك الى ارتفاع الناحية العددية للسكان من ناحية والى استئجار بعض قطاعات السكان بنسبة عالية من الاستهلاك . هذا ويقدر انتاج الاسماك عام ١٩٧٧ بنحو ١٠٦٫٧٥٨ الف طن والانتاج المتوقع فى ١٩٨٥ ١٦٦ الف طن وفى ١٩٩٥ ٢٠١ الف طن . وفى سنة ٢٠٠٠ ٣٤٠ الف طن .

أما بالنسبة لانتاج الدواجن فقد تطور الانتاج من ٧٨ الف طن سنة ١٩٧٥ الى ١٣٩ الف طن سنة ١٩٧٩ .

٢٠٢٠٤ الثروة الحيوانية فى جمهورية السودان :

تعتبر الثروة الحيوانية من العناصر الأساسية فى الناتج القومى وتساهم بنسبة عالية فى الناتج القومى الاجمالى بالمقارنة مع بقية القطاعات الأقتصادية الأخرى .

وتقدر الثروة الحيوانية للسودان فى عام ١٩٨٠/٧٩ بحوالى ٥٣٫٥٥٩٨٥٢ (١) وهى ثروة ضخمة يمكن أن تفى باحتياجات السودان من اللحوم ومنتجات الالبان والجلود وفى نفس الوقت تساهم فى تغطية جزء كبير من احتياجات الاقطار العربية من هذه المواد .

ومع ذلك يستورد السودان الالبان المجففة من الخارج وذلك لعدم وجود صناعة لتجفيف الالبان بالسودان .

هذا وبالرغم من ضخامة الثروه الحيوانية فى السودان الا أنها لم تستغل استغلالا اقتصاديا وذلك للأسباب الآتية (٢)

١ــ العوامل الاجتماعية : أن كثيرا من القبائل الرعوية تمتلك الثروه الحيوانية كمظهر اجتماعى ، الأمر الذى لايجعلها تدخل العملية التسويقية .

---

(١) ادارة اقتصاديات الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة السودانية ، نشره دورية تصدرها الكويت ، أبريل ١٩٧٨ .

(٢) نقابة الاطباء البيطريين سعيد حميدان : حول امكانية السودان فى تغطية احتياجات الأقطار العربية من المواد الغذائية ــ دبلوم معهد التخطيط ١٩٨٢ اشراف د . اجلال راتب

٢- عدم توفر مياه الشرب فى مناطق الرعاه الأمر الذى يجعلهم فى حالة رحيل وتجوال دائم سعيا من أجل الحصول على المياه والمراعى المناسبة لحيواناتهم .

٣- عدم توفر الخدمات البيطرية : مما يؤدى الى تعرض الثروه الحيوانية الى الكثير من الأمراض الوبائية الفتاكة والتى من شأنها أن تؤدى الى ضياع الكثير منها . وذلك نتيجة بعض الكوادر البيطرية .

٤- طبيعة المراعى : تعتمد الثروة الحيوانية فى السودان على المراعى الطبيعية مما يجعلها تتأثر مباشرا بتقلبات المناخ . وهكذا تتأثر الثروة الحيوانية من حيث التوزيع والعدد بصفات المناخ وملامحه الأساسية .

٥- الحرائق : تنتشر الحرائق فى مناطق المراعى بالسودان وتقدر كمية الاعلاف المفقوده بسبب الحرائق فى عام ١٩٧٧ بـ ٩٥ مليون طن .

٦- غياب الاعلاف فى المناطق الزراعية : حيث ينصب الاهتمام على انتاج المحصولات النقدية والغذائية ، مما يؤدى الى اهمال انتاج العلف ، وذلك لأن تربية الحيوان فى المناطق الزراعية تعتبر شىء ثانوى .

٧- مشاكل نقل الحيوانات الى مناطق استهلاكها :

اذا علمنا أن المسافة بين مناطق تركز الثروة الحيوانية بغرب السودان (مناطق الانتاج) والخرطوم (مناطق الاستهلاك) تزيد عن ١٠٠٠ كلم^{2} ، وأن هذه المسافة تقطعها الحيوانات سيرا على الأقدام لتبين لنا مدى المعاناة التى تواجهها الثروة الحيوانية مما يؤثر سلبا على انتاجيتها .

أما الثروة السمكية فقد بلغت عام ١٩٧٧/١٩٧٨ [1] ٢٥ الف طن ارتفعت الى ٣٢ الف طن عام ١٩٧٨/١٩٧٩ أما انتاج الدواجن فقد بدأ الاهتمام به مؤخرا ، حيث انشأت مزارع لتربية الدواجن بالقرب من الخرطوم وبعض المدن الرئيسية فى السودان وبلغ

---

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، السودان .

انتاج الدواجن عام ١٩٧٧/ ١٩٧٩ ٠ ١ر٢٦ الف طن ارتفع الى ٦ر٢٩ الف طن عام ٧٨/ ١٩٧٩ (١) والسودان قابل للتوسع فى انتاج الدواجن نسبة لتوفر مقوماته السودان ٠

٣٠٤ ـ الثروة المعدنية ومصادر القوى

١٠٣٠٤ الثروة المعدنية ومصادر القوى فى جمهورية مصر العربية ٠

باستعراض مصادر الثروة المعدنية فى مصر نجد ان المعادن ذات الوجود الاقتصادى فى مصر هى الحديد والفوسفات والمنجنيز بجانب الاستغلال المحدود للقصدير والزنك والاسبستوس والكروم وكربونات الصودا والجبس(١) وأهم مناطق استغلال الحديد هى منطقة شرق اسوان التى تبلغ مساحتها حوالى ٣٠٠٠ كليو متر مربع وتتراوح نسبة اكسيد الحديد فيها من ٥٥ ـ ٨٨٪ ٠

ويستخدم الانتاج باكمله للاستهلاك المحلى فى مصنع الحديد والصلب بحلوان اما بالنسبه للمنجنيز فيوجد الخام قرب سيناء بمنطقة ام بجمة وفى جبل موسى فى شرم الشيخ ويتواجد ايضا فى الصحراء الشرقية ٠ وبذلك ٠

وقد كانت مصر من اوائل دول افريقيا فى اكتشاف واستخدام الفوسفات اما بالنسبه لمصادر القوى من فحم وبترول فلايوجد الفحم بكميات اقتصادية ولكن بالنسبة للبترول فتثبت الاحصاءات تطور انتاج خام البترول على والسنوات منذ اكتشاف الحقل عام ١٩٠٨ وفى الان ولازالت الاحتمالات خاتمة لاكتشاف المزيد من آبار البترول وبالنسبه للطاقة الكهربائية المتولدة من مساقط المياه المتولده من سد اسوان ٠

٢٠٣٠٤ الثروة المعدنية ومصادر القوى فى جمهورية السودان

اثبتت الدراسات العلمية والاقتصادية ان للسودان ثروة معدنية مثل الكروم والاسبستوس والحديد وغيرها الا انها لم تستغل بعد بالشكل الاقتصادى المطلوب

---

١) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السودانى ٠مرجع سابق

٢) صلاح الدين محمد فرج ٠بحث مقدم لمعهد البحوث والدراسات العربية حول امكانيات التكامل بين مصر والسودان ٠

وذلك للصعوبات التى عرقلت من كشف المعادن على نطاق واسع هذه الاسباب هى :-

- قلة الابحاث الجيولوجية فى الأرجاء الشاسعة بالسودان .
- تعذر المواصلات وصعوبتها فى مناطق التعدين مما لا يشجع على الاستثمار .
- عدم توافر موارد المياه فى مراكز التعدين .

وبصفة عامة تعتبر الثروة المعدنية بالسودان ثروة دفينة غير مستغلة يمكن العمل على استغلالها اذا ما توفرت الامكانيات المالية لذلك والقدرات الفنية .

وتنمو صناعة التعدين بدرجات ضعيفة وتعتريها فترات من الركود والكساد . ويمثل ناتج هذه الصناعة ٢ر% بالنسبة لاجمالى الناتج القومى وهى نسبة ضئيلة جدا .

أما بالنسبة لمصادر القوى فان السودان يفتقر الى مصادر الطاقة الكامنة من فحم وبترول ولكنه يتمتع بموارد القوى الكهربائية المائية ولو أنه لو يوجد تكافؤ بين الطاقة المنتجة وحجم السكان والاستهلاك ولا يستفيد من هذه الطاقة الا ١٠% من السكان القاطنين بالمدن لتركزهم بها واقامة الصناعات بالمدن .
وتعتمد معظم المناطق الريفية على البترول المستورد مع ارتفاع أسعار النفط مما اضطر السودان أن ينفق ٣% من اجمالى الناتج المحلى عام ١٩٧٣ لتمويل استيراد الوقود.(١)

وقد زاد توليد الكهرباء بين الاعوام من ٧٤/١٩٧٥ الى ٧٨/١٩٧٩ مما أدى الى وجود فائض ، حيث كانت الطاقة المولدة لعام ٧٨/١٩٧٩ ٨٠٣ مليون كيلوات / ساعة بينما كان الاستهلاك ٦٤٤ مليون كيلوات ساعة لنفس العام (٢)

---

(١) الخطة السداسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٧٧/١٩٧٨ - ٨٢/١٩٨٣).
(٢) سعيد حميدان . مرجع سابق .

٤٠٤ الموارد المالية فى مصر والسودان

من العرض السابق لأهم ملامح الخصائص البشرية والاقتصادية يتضح لنا ان كلا الدولتين مجتمعة تملكان من المقومات اللازمة التى تشكل فيما بينها اهم دعامات التكامل الاقتصادى .

ولكن تظل هناك حقيقة لا يجب ان تغيب عن اذهاننا وهى من الاهمية بمكان هذه الحقيقة هى عجز الموارد المالية فى كل من مصر والسودان .

ففى مصر ادى استمرار اعتماد الاقتصاد المصرى وتزايد هذا الاعتماد على العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى واستمرار تخلف مستوى الادخار الفعلى عن مستوى الادخار الممكن وتراكم الاعباء الاقتصادية الناتجة عن المواجهة العسكرية مع اسرائيل وكذلك حلول آجال تسديد كثير من القروض وفوائدها ، بالاضافة الى تزايد حدة العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، وتراخى همة الدولة والخطة القومية على النشاط الاقتصادى ككل ذلك أدى الى قصور المدخرات المحلية عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار القومى وعجز فى تمويل التنمية .

كذلك الوضع فى السودان حيث تشير ارقام الصادرات والواردات أن هناك فرقا شاسعا بين حصيلة الصادرات وقيمة الواردات والتى تعتبر معظمها من السلع الضرورية التى لا يمكن الاستغناء عنها ، وهذا يعنى عجزا مستمرا فى ميزان المدفوعات السودانى قدر فى سنه ١٩٧٩/٧٨ ب ٢ر٢٤٧ مليون جنيه سودانى (١) .

هذا فى الوقت الذى تظهر معدلات الادخار العام والخاص انخفاضات شديدا .

---

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السودانى / العرض الاقتصادى العام ١٩٧٩/٧٨

وذلك نتيجة اسراف القطاع الحكومى فى الانفاق غير المنتج مما لا يساعد على تكوين فائض يسهم فى تمويل خطط التنمية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يؤدى انخفاض الدخل الفردى الحقيقى الى ضعف معدلات الادخار الخاص .

ومن هنا لابد ان لا نغفل ونحن فى غمار حماسنا لفكرة التكامل اننا امام دولتين من البلدان النامية وان السودان خاصة من اقل بلدان العالم نموا رغم امكانياته الهائله وان المستويات الاقتصادية تختلف بين البلدين وتختلف بين الاجزاء المختلفة فى البلدين ونتيجة لهذه الحقيقة الموضوعية فأن عملية التكامل فى المجال الاقتصادى بالمقارنة مع تجربة التكامل بين البلدان المتقدمة تصبح اكثر تعقيدا وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع وبناء الهياكل الاساسية تعتبر العقبة الاساسية التى تواجه تحقيق مشاريع التكامل ولذلك يجب العمل على انشاء المشاريع التى تزيد من التقارب بين البلدين وتأتى فى المقام الاول المشاريع التى يمكن ان تقوم على الجهد الذاتيه دون الالتجاء الى التمويل الخارجى ، على ان يتم حصر المشروعات التى تحتاج الى العنصر الاجنبى فى التمويل فيجرى اعدادها الاعداد المناسب من الناحية الفنية والاقتصادية حتى يمكن عرضها للحصول على القروض اللازمة من الصناديق العربية والافريقية والهيئات الدولية .

وجدير بالذكر هنا ان امكانيات وموارد صناديق التمويل العربية الاقليمية (صندوق ابو ظبى للانماء الاقتصادى ، الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، الصندوق السعودى للتنمية العربية ، والصندوق العراقى للتنمية الخارجية) يجب العمل على زيادتها حيث انه وبالنظر الى عدد الدول العربية والى حجم اختلال التوازن الاقليمى بينها ، فأن الموارد المتاحه لصناديق التنمية العربية لاتسمح لها بتنفيذ سياسات استثمارية وتمويلية يمكن اعتبارها ملائمة من حيث الاثر والحجم .

لهذا يقترح العمل على زيادة الموارد المتاحه لهذه الصناديق مع مراجعة المعايير التى تعتمد عليها فى تخصيص استثماراتها وشروط منحها القروض وذلك لدعم دورها كمؤسسات تكاملية تساهم فى معالجة اختلال التوازن الاقليمى فى المنطقة العربية .

ومن ناحية اخرى يجب العمل على انشاء صندوق للتنمية الاقليمية يخصص رصيدة لتمويل مشروعات توطن فى الدول التى لاتملك مقومات تشغيلها بكفاءة والتى تزيد فيها بالتالى احتمالات الخسارة عن احتمالات الربح ، على ان يخطط مسبقا لتغطية الخسائر المتوقعة عن طريق تقديم معونات للمشروعات خلال الفترة الاولى لانشائها . واقامة صندوق التنمية الاقليمية المقترح يتطلب الاتفاق على معايير لتوزيع القروض والهبات تختلف تماما عن المعايير المستخدمه فى صناديق التمويل الحالية . كما ان طبيعة عمله وحجم مهمته يتطلبان توافر امداد مالى مستمر ومتجدد . ومن هنا فجدية تنفيذ الاقتراح تتطلب موافقة دول الفائض على تخصيص نسبة متواضعة من فائضها سنويا (بين $\frac{1}{4}$ % و $\frac{1}{2}$ %) لتنفيذ السياسة الاستثمارية للصندوق (١) .

---

(١) ارجع الى ورقة غير منشورة د . نادية الشربينى بمجلس الوحدة الاقتصادية .

الفصل الخامس

الاطار التنظيمي للتكامل المصري السوداني

ان وجود مؤسسات سياسية قوية يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق التكامل لأن تلك المؤسسات يمكنها أن تحول الأفكار والمبادئ الخاصة بالتكامل الى قوانين ملزمة ، فمن غير المتصور أن يبدأ التكامل ويتدعم دون وجود المؤسسات السياسية شريطة أن يصاحب ذلك تقبل عام لفكرة التكامل وأهميته لدى الجماهير ، وعلى هذا فان تحقيق وتدعيم التكامل ، يستلزم عملية مزدوجة تتمثل فى تطوير المؤسسات السياسية من ناحية والعمل على زيادة التقبل لتلك المؤسسات ووظائفها من ناحية أخرى . (١)

والواقع أنه منذ أن وقع منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان فى فبراير ١٩٧٤ ، بدأت تنشأ الأجهزة واللجان والشركات المشتركة بين البلدين على المستويات المختلفة حتى شكلت بانعقاد المؤتمر البرلمانى المشترك فى اكتوبر ١٩٧٧ بنيانا تنظيميا مركبا تحكمه قنوات عديدة ، تربط الأجهزة التشريعية والتنفيذية المصرية والسودانية ، وجسورا ممتدة بين القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية للبلدين (٢)

وسنحاول فيما يلى وبايجاز تقديم هذا الهيكل التنظيمى :-

١٠٥ لقاءات القمة المصرية السودانية :

نص منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى على اتفاق الرئيسين (المصرى والسودانى) على عقد اجتماعات دورية مرة فى السنة على الأقل للتداول والتشاور والمتابعة ، ولم يحدد الشكل التنظيمى لهذه الاجتماعات ، سواء على صورة مجلس أو هيئة أو قيادة سياسية موحدة أو مجلس رئاسة .

---

(١) اكرام بدر ، قضية التكامل على المستوى النظرى ، مقال بالسياسة الدولية عدد ٥١ يناير ١٩٧٨ .

(٢) أحمد يوسف القرعى ، البنيان التنظيمى لتجربة التكامل ، السياسة الدولية - مرجع سابق .

وقد تم بالفعل منذ توقيع المنهاج عديد من هذه اللقاءات لتبادل وجهات النظر وتنسيق السياسة والتصديق على المشروعات التى أقرتها اللجنة الوزارية العليا • وكان آخر هذه الاجتماعات اجتماع الرئيس محمد حسنى مبارك والرئيس نميرى فى اكتوبر ١٩٨٢•

٢٠٥ اللجنة الوزارية العليا المشتركة

تعد اللجنة الوزارية العليا المشتركة بحكم تشكيلها السلطة التنفيذية العليا للتكامل، وتتشكل من، وزراء الخارجية والاقتصاد والرى والنقل والزراعة والاعلام والثقافة والتربية والتعليم والأوقاف • ثم أضيف اليهم وزراء الصناعة والتعدين والصحة والتجارة والعدل والمالية والتخطيط والعمل والشئون الاجتماعية فضلا عن وزير شئون التكامل فى كل من البلدين وعدد من قادة العمل السياسى ومجلس الشعب والخبراء والمستشارين والفنيين — وتجتمع هذه اللجنة دوريا لتبحث مقترحات ومشروعات محدده وتنشىء الأجهزة والنظم الكفيلة بتوفير الامكانيات الفنية والادارية والمالية اللازمة لتخرج هذه المشروعات الى حيز التنفيذ • كما ترفع تقارير دورية للرئيسين كل ستة أشهر •

ومن اختصاصات هذه اللجنة :—

— تجنيد الجهود المشتركة والطاقات البشرية والمادية فى الجمهوريتين •

— تعميق وتطوير الروابط بين الشعبين فى كافة المجالات •

— وضع منهاج عمل تفصيلى لخطط التكامل فى كافة المجالات، يتفق مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كل من الجمهوريتين •

— اقرار أسس اختيار المشروعات التى تهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادى بين الجمهوريتين •

— اقرار تنفيذ المشروعات المشتركة التى تثبت الدراسات جدواها الاقتصادية وأهميتها فيامها والتوجيه باتخاذ الاجراءات لتدبير الامكانيات المالية والفنية اللازمة لقيام هذه المشروعات بأسرع ما يمكن •

- تحديد الهيكل التنظيمى الذى يتخذه المشروع سواء كان بشركة أو هيئة أومنظمة أو غير ذلك من الاشكال التنظيمية والتوجيه بما تراه اللجنة مناسبا لقيام هـــذا الجهاز ودعمه لتحقيق أهدافه .

٣٠٥ اللجان الفنية المشتركة

وهى لجان تنبثق عن اللجنة الوزاريه العليا وتتولى وضع التفاصيل واعداد البحـــوث والبرامج الزمنية والنظم الملائمة لتنفيذ خطة العمل المشترك التى تنبنى على توصيـات وقرارات اللجنة الوزاريه العليا والتأكد من تنسيق العمل فى القطاعات المختلفة .

وقد تشكلت ثمان لجان فنية نورد أسماءها فيما يلى : (١)

١- اللجنة الفنية المشتركة للاقتصاد والتجارة .
٢- لجنة التنمية الزراعية والرى المشتركة
٣- لجنة التنمية الصناعية والتعدين .
٤- لجنة الشئون الدينية والثقافية والاعلام
٥- لجنة النقل والمواصلات .
٦- لجنة التعليم والبحث العلمى .
٧- لجنة الصحة والشئون الاجتماعية والعمل والتعاون .
٨- اللجنة الفنية المشتركة للشئون القانونية .

وأوردت المادة الخامسة من اللائحة الداخلية للجنة الوزارية اختصاصات اللجان الفنية المشتركة كل فى مجالها فيما يلى :

- وضع أسس واستراتيجية التعاون المشترك فى المجالات المتخصصة .
- حصر مجالات النشاط التى يمكن أن يتم بها مجال التعاون بين البلدين .

---

(١) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الى مقال أحمد يوسف القرعى ، مرجع سابق .

- اقتراح خطة المشروعات الانتاجية والحرفية التى يمكن قيامها للتعاون بين البلدين وتقوم على الاستفادة من الامكانيات المتوافرة لهما .
- تقييم دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات التى يتقرر انشاؤها واصدار التوصيات بشأن نتائج هذه الدراسات .
- اقتراح سياسة وبرامج التعاون الفنى فى جميع مجالات تخصص اللجنة .
- وضع برامج العلاقات بين المؤسسات المتشابهه وتوحيد النظم فى كل من البلدين قدر الامكان .

٤٠٥- الشركات المشتركة

تعتبر مثل هذه الشركات من أهم أدوات التكامل التى تضع أهداف تنمية موارد البلدين موضع التنفيذ العملى وذلك عن طريق تنفيذ مشروعات التكامل . وهى عبارة شركات وهيئات وصناديق مشتركة لها شخصيتها الاعتبارية تضطلع بمسئوليات محددة وفقا لمجالات تخصصها ولها أيضا استقلالها المالى والادارى ورؤوس أموالها مناصفة بين البلدين ويتشكل لها مجلس ادارة بالتساوى بين البلدين وتكون رئاسة المجلس بالتناوب ومن الشركات والهيئات المشتركة التى أنشئت فى هذا الاطار الشركات التالية :

١- الشركة السودانيه المصرية للتكامل الزراعى :

والهدف من انشائها هو زراعة مليون فدان فى منطقة الدمازين بالسودان ، والمساهمون بها من جانب مصر شركة مساهمة البحيرة ومن الجانب السودانى كل من هيئة الزراعة الآلية والمؤسسة العامة للانتاج الزراعى والمؤسسة العامة للانتاج الحيوانى محافظة النيل الأزرق ، وذلك بعد دراسة وتنفيذ وانشاء ادارة مشروعات التنمية الزراعيه بالسودان أو خارجها للعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى لكل من البلدين فى فى مجالات الانتاج النباتى والحيوانى والتصنيع الزراعى وتحقيق فائض للتصدير .

ويبلغ رأسمال الشركة عشرة ملايين من الجنيهات السودانية تدفع مناصفة بين الطرفين ومقر الشركة الرئيسى مدينة الخرطوم .

٢- الشركة السودانية المصرية لمشروعات الرى والانشاءات :

وهى شركة مساهمة مشتركة بين المؤسسة العامة لأعمال الرى والحفريات بالسودان ، وشركة الكراكات المصرية وشركة السد العالى للاعمال المدنية بمصر .

وتحدد أغراض الشركة بأعمال الحفريات والردميات لمشروعات الرى والصرف بالجمهوريتين أو خارجها ، وتشييد منشآت الرى والطاقة الكهربائية وأى أعمال مدنية مشابهة .

ويحدد رأس مال الشركة بمليونى جنيه سودانى تدفع مناصفة ومركزها الرئيسى الخرطوم .

٣- هيئة وادى النيل للملاحة :

تتولى أعمال النقل النهرى للركاب . وكذلك النقل السياحى ونقل البضائع والطرود والبريد والحيوانات فيما بين ميناءى السد العالى ووادى حلفا . وكذلك سائر العمليات المتعلقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاطها كانشاء ورش للصيانة وانشاء السفن اللازمة لأغراض الهيئة .

ومقر الشركة مدينة أسوان ورأسمالها ٥ مليون جنيه مناصفة بين الدولتين .

٤- الشركة السودانية المصرية للتعدين .

وذلك بغرض الاهتمام بموارد الثروة المعدنية المكتشفة بها ، وتلك المتوقع اكتشافها فى كل من مصر والسودان .

٥- الشركة العربية الافريقية للمياه الجوفية :-

قررت اللجنة الوزارية العليا فى يوليو ١٩٧٥ اعتبار الشركة العربية الأفريقية للمياه الجوفية احدى شركات التكامل بين البلدين . وتتحدد أغراض الشركة فى القيام بأعمال المياه الجوفية ، ويمتد نشاطها الى أعمال البحث والتركيب والصيانة والاستيراد والحصول على التوكيلات التجارية وجميع النشاطات التى لها علاقة بالمياه الجوفية .

٦- شركة الاستثمار المصرية السودانية المحدودة :

وهى شركة خاصة محدودة بالأسهم تتمتع بالشخصية الاعتبارية ومدتها خمسون عاما ومركزها الرئيسى السودان . وتعتبر مصر والسودان الدولتان المؤسستان لهذه الشركة ويحق لأى دولة عربية الانضمام الى هذه الاتفاقية بموجب طلب كتابى ورأسمالها ٥ مليون دولار أمريكى مقسمة على خمسة آلاف سهم على أن تكتتب كل من حكومتى الدولتين المؤسستين بعدد ١٢٧٠ سهما وتتمتع الشركة بكافة الميزات المقررة بقوانين استثمار المال العربى والأجنبى أو أى قانون آخر من القوانين المعمول بها فى احدى الدول الموقعة على اتفاقية انشاء هذه الشركة .

٧- الصندوق المشترك لتمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لشركات التكامل الصناعى :

المقر الرئيسى للصندوق هو الهيئة العامة للتصنيع بالقاهرة ، ويديره مجلس ادارة يتكون بالتساوى من أعضاء البلدين . ورأسماله نصف مليون جنيه مصرى يسدد مناصفة بين الحكومتين .

٨- الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل :

والواقع أن هذه الهيئة انشئت عام ١٩٦٠ بموجب اتفاق الانتفاع بمياه النيل الموقع بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ .

وفى ظل تجربة التكامل بين البلدين منذ عام ١٩٧٤ ، تم الاتفاق على أن تكون الهيئة هى الجهة المختصة التى يصدر عنها كل عمل فنى لمشروعات النيل .

٥٠٥- مجلس الدفاع المشترك :

انشىء بموجب اتفاقية الدفاع المشترك للبلدين فى ١٥ يوليو ١٩٧٦ وذلك بغرض تعزيز ودعم أمن وسلامة البلدين . ويضم المجلس وزراء الخارجية والحربية والدفاع بالبلدين .

وقد تم تشكيل سكرتارية للمجلس تتكون من مندوبين عن وزارتى الخارجية والحربية فى كل من البلدين ، تكون مهمتها متابعة التنفيذ والاعداد للاجتماعات الدورية للمجلس . وهيئة الاركان المشتركة والتى تتألف من رئيس أركان القوات المسلحة بالبلدين وعدد متساو من ضباط الأركان فى كل منهما ، وتختص هيئة الاركان باعداد الخطط والدراسات الكفيلة برفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة فى البلدين ، وتطويرها فى مجال التسليح والتدريب .

بعد هذا العرض الموجز للبنيان التنظيمى للتكامل قد يكون من المفيد أن نورد بعض الملاحظات :(١)

١ - ضرورة توفير الدعم الكافى والعمل على تطويرها المستمر بما يمكنها من التقدم بسرعة لتحقيق غاياتها .

---

(١) أحمد يوسف القرعى - السياسة الدولية - مرجع سابق .

٢- أن صيغة الشركات المشتركة ، من أهم أدوات السياسة الاقتصادية المؤدية الى ازالة العقبات التى تقف أمام الاتجاه الموضوعى للتكامل ، وذلك بما تتيحه من امكان التخصص والتركيز وتقسيم العمل ورفع الانتاجية وخفض التكاليف وانتاج السلع بمواصفات فنية تماشى الأنماط الاستهلاكية والمتطلبات الانتاجية العصرية .

٣- أن تجربة التكامل المصرى السودانى وبعد مرور ثمان سنوات على توقيع منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى فى ١٩٧٤ ، لا زالت مقصورة على الأجهزة الرسمية فى الدولتين ، ولا يحظى التكامل بين المنظمات الجماهيرية المصرية والسودانية الا بالقليل . لذا يجب على كل الأجهزة المعنية بالتكامل أن تتصدى لتذليل كل العقبات أمام التلاحم بين النقابات والمنظمات العمالية والفلاحين والطلابية والشبابية بالبلدين باعتبار أن هذه المنظمات قاعدة هرم التكامل .

٤- لو دققنا النظر فى الهيكل التنظيمى للتكامل لوجدنا أن اللجنة الادارية العليا أسرفت فى تكوين اللجان والهيئات والشركات استعدادا لتنفيذ المشاريع التكاملية ومعنى ذلك أن هنالك حلقة مفقودة وهى الجهة التى تقدم المشروعات التكاملية وتحدد طريقة تنفيذها بحيث تكون لها فوائد تعود على الشعبين . ولذا كان من الواجب أن يضاف الى الهيكل التنظيمى جهاز تخطيطى عالى ومشترك .

٦٠٥ الاتفاقيات المنظمة لمجالات عمل أجهزة التكامل المختلفة

وفيما بين توقيع منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى فى ١٩٧٤ وتوقيع ميثاق التكامل الاقتصادى فى ١٩٨٢، ثم التوقيع على عديد من الاتفاقيات المشتركة والتى من شأنها أن تنظم وتحدد مجالات عمل الأجهزة واللجان والشركات المشتركة بين البلدين.

ومن أهم هذه الاتفاقيات :

١٠٦٠٥ــ اتفاقية الدفاع المشترك فى ١٥ يوليو ١٩٧٦ والتى من أهم بنودها :

- اعتبار كل اعتداء مسلح يقع على أى من الدولتين أو على قواتهما المسلحة اعتداء عليهما، ولذلك وعملا بحق الدفاع الشرعى والفردى والجماعى فانهما يلتزمان بأن تبادر كل دولة منهما الى معونة الدولة الاخرى التى وقع عليها الاعتداء.
- تبادل المعلومات بين الدولتين على أثر قيام حالة مفاجئة يخشى خطرها حتى يقوما بتوحيد خططهما وحركتهما.
- تنسيق خطط وأساليب تطوير قواتهما المسلحة.
- انشاء الاجهزة الكفيلة بتنفيذ هذه الاتفاقية ومنها :

١ــ مجلس الدفاع المشترك ٢ــ هيئة الاركان المشتركة

٢٠٦٠٥ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار فى ٢٨ مايو ١٩٧٧ والتى تنص على :

١ــ قبول وتشجيع الاستثمار من قبل كل طرف على أراضيه وطبقا لتشريعاته.

٢ــ توفير الحماية الكاملة للاستثمار الذى يقوم على أراضى أحد الطرفين مع ضمان معاملة عادية لهذا الاستثمار.

٣ــ السماح بتحويل الأرباح الحقيقية الصافية والزائدة وحصص الأرباح المتحصل من التصفية الكلية أو الجزئية للاستثمار.

٤ــ تشكيل هيئة للتحكيم فى المنازعات التى قد تقوم على أن يكون رئيسها من مواطنى دولة ثالثة.

٣٠٦٠٥ اتفاقية السماح بازدواج الجنسية ٢٨ مايو ١٩٧٧

والتى تنص على أنه لا يشترط لاكتساب مواطن احدى الدولتين المتعاقدتين جنسية الدولة الاخرى تنازله عن جنسيته الأصلية ، ولا يترتب على ذلك الاكتساب فقدانه لتلك الجنسية الا اذا رغب فى ذلك .

وفيما يتعلق بالتجنيد الاجبارى وممارسة الحقوق السياسية يسرى على المواطن مزدوج الجنسية قانون جنسيته الأصلية التى كان يتمتع بها قبل حصوله على الجنسية المكتسبة .

وبخصوص الضرائب يطبق على المواطن مزدوج الجنسية قوانين الدولة التى يمارس نشاطه بها .

٤٠٦٠٥ اتفاقية ملاحية بين مصر والسودان فى ٢٨ مايو ١٩٧٧

وتنص على تطبيق هذا الاتفاق فقط داخل حدود مصر من ناحية وداخل حدود السودان من ناحيه أخرى ولا تسرى هذه الاتفاقية على قناة السويس لضمان سريان القوانين والنظم والمعاهدات السارية فى هذا الشأن .

ومن أهم بنود هذا الاتفاق :

- يقابل الطرفان السفن التى تحمل العلم المصرى والعلم السودانى معاملة الدول الأكثر رعاية .
- انشاء خط ملاحى مشترك لنقل التجارة المتبادلة بين موانيها وتتقاسم سفن كل منهما هذه التجارة مناصفة .
- يقدم كل من الطرفين للآخر المساعدات والدعم لبناء وتنمية الأساطيل التجارية الوطنية ولزيادة كفاءة الموانى البحرية .

٥٠٦٠٥ اتفاقية تبادل وتشغيل العمال بين مصر والسودان ٢٨ مايو ١٩٧٧

وبناء على هذا الاتفاق تتعهد كل من الحكومتين بتسهيل وتنظيم تشغيل عمال كل من الدولتين فى أراضى الدولة الاخرى وذلك فى المشروعات التى ترى الحكومة المعنية أنها تحتاج الى هؤلاء العمال وفقا لتقدير الجهات المختصة وتختص مصلحة العمل السودانية بتشغيل المصريين فى السودان وتختص وزارة القوى العاملة والتدريب بتشغيل السودانيين فى مصر لكل من الدولتين الحق فى أن تعيد وقتما تشاء العمال وأسرهم الذين يعملون فيها بشرط الوفاء بما لهم من حقوق .

كما وقعت اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية التعاون الصحى والطبى بين مصر والسودان فى مايو ١٩٧٧ ، واتفاقية لانشاء الصندوق المشترك لتمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات التكامل الصناعى بين مصر والسودان فى مايو ١٩٧٧ .

الفصـــل السادس

تقييم مبدئى لتجربة التكامل بين البلديـــــن

مرت ثمانى سنوات منذ أن خطى البلدان أولى خطواتهما على طريق التكامل بتوقيع منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى ، وبينما يعد توقيع ميثاق التكامل المصرى السودانى دعما للخطوات السابقة ، فانه من الناحية الاخرى يمكن النظر اليه على أنه اعترافا بأن تلك الخطوات لم تكن كافية أو فعالة . ومن ثم وجب ادخال تعديلات هامة عليها . (١)

والواقع أنه باستثناء المجالات الأمنية ، فقد اعترض طريق التكامل عدد من العقبات رغم أنه تم انشاء عدد من الشركات فى مجالات عمل كثيرة والتى سبق ذكرها فى الفصول السابقة .

فمن المعروف واذا راجعنا خطوات التكامل بين البلدين فاننا سنجد أولى الاتفاقيات التنفيذية لمنهاج العمل السياسى والنظام الاقتصادى بين البلدين كانت هى اتفاقية الدفاع المشترك التى وقعت فى ١٥ مايو ١٩٧٦ . والذى جاء توقيعها مباشرة بعد المحاولة الانقلابية التى جرت ضد الرئيس نميرى فى الثانى من نفس الشهر . وقد وجدت هذه المعاهدة طريقها للتطبيق بصورة فعالة . فأجرت القوات المسلحة للبلدين عددا من التدريبات المشتركة على مدى السنوات التى تلت توقيع الاتفاق وحتى الآن ، وأرسلت مصر بعض وحداتها العسكرية لتغطية حاجات أمن السودان عند الحاجة وكان آخرها عندما أعلن البلدان الطوارئ على الحدود مع ليبيا تحسبا لأى طارئ فى أعقاب اغتيال الرئيس السادات . ورغم ان العلاقات المصرية السودانية قد تأثرت بعض الشئ بسبب قطع علاقاته مع مصر بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، الا أن التزام البلدين بتطبيق معاهدة الدفاع المشترك لم يتأثر على أى نحو . (١)

---

(١) جمال عبد الجواد : ميثاق التكامل المصرى السودانى ، مقالة بالاهرام اليومى ، ٢٢/١٠/١٩٨٢ .

هذا من ناحية المجالات الامنية ، الا أنه فى مجال التكامل الاقتصادى ورغم العدد الهائل من الشركات المشتركة فى عدد من المجالات الاقتصادية فانها لم تساهم بفاعلية فى تحقيق التكامل الاقتصادى ولا الاهداف المرجوة من انشائها واذا أردنا أن نورد سببا لهذا فمن الممكن أن نعتبر أن نقص التمويل من أسباب هذا القصور الا أننا نرى وان كان نقص التمويل يعتبر من الأسباب الهامة التى قد تقف عقبة فى سبيل تنفيذ مشاريع التكامل الاقتصادى الا أنه ليس السبب الأول من حيث الاهمية وليس السبب الوحيد من حيث العدد .

فالحقيقة التى لا يجب اغفالها أنه لا يكفى أن يتم عرض الاتفاقيات والمؤسسات والعناصر الاخرى فى اطار الوحدة للحكم على فاعليتها وجدواها فى تحقيق الوحدة ، وانما ينبغى فحص المعنى الحقيقى خلف الشكليات لجميع عناصر الاطار وتحليله وأثر هذه العناصر الفعلى فى خدمة الهدف الوحدوى .... ذلك أن التنفيذ الملموس للاتفاقيات هو الامتحان الحقيقى والمقنع بصدق النيات وفاعلية الاتفاقيات والمؤسسات . (١)

وهنالك فى رأى د . يوسف صايغ وفى رأى عدد من الأسباب التى تفسر تخلف الانجازات وراء النيات والاهداف المحصلة . وأن هذه الأسباب لا تكمن فقط فى نطاق العوامل الاقتصادية ، ولكنها تكمن فى العوامل التاريخية ، والسياسية والنفسية والاجتماعية بالاضافة الى معوقات التكامل التى سبق ذكرها فى الفصول السابقة .

فاذا نظرنا الى المشروعات المشتركة باعتبارها الصيغة الرئيسية للتنمية العربية (المصرية السودانية) المتكاملة فان ذلك يكون من منطلق (٢) - وكما سبق أن أوضحنا -

---

(١) د . يوسف عبد الله صايغ : دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربى (١) يونيو ١٩٨٢ .

(٢) د . أحمد فارس مراد : تقديم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادى العربى ، المستقبل العربى ، السنة ١٢ العدد ٤ .

١ - ان المشروعات العربية المشتركة أكبر قدرة من المشروعات القطرية على اقامة مشروعات تتمتع بمستوى تكنولوجى أعلى ، وتكون بالتالى ذات انتاجية على مستوى عالى ، تستطيع بها المنافسة فى الأسواق العربية والدولية ، وتستطيع تربية جيل جديد من الكفايات البشرية وتركيم رأس المال العربى فى توسيع هذه المشروعات وتكميلها واقامة مشروعات عربية مشتركة جديدة الى جانبها .

٢ - ان المشروعات العربية المشتركة تخلق الروابط الاقتصادية بين الأقطار العربية المختلفة ، حيث أنها تخلق الامكانات لانتقال رؤوس الأموال والعمل بين الأقطار العربية ، كما أنها تخلق الامكانات لانتقال مدخلات الانتاج ومخرجاته فى أسواق البلدان العربية الأمر الذى يخلق وحدة السوق القومية وتطورها . ومن ناحية أخرى تحقق مصالح الأقطار العربية عن طريق اشراك رأس المال والعمل والموارد ، وتحقيق عوائد مناسبة لكل من هذه العناصر ، وللأقطار التى انسابت منها ، وكذلك عن طريق الاستفادة من المواد الخام الأولية والمنتجات الوسيطة المتاحة قطريا .

٣ - ان المشروعات المشتركة اذ توسع تشكيلة السلع المنتجة وتزيد حجم الناتج القطرى والقومى بها ، توجد الأساس الموضوعى لتحقيق تبادل تجارى فعال بين الأقطار العربية ، وضمنها ، بما يسمح برفع حصة التبادل التجارى العربى بالمقارنة مع التبادل التجارى العربى - الدولى .

ولكن اذا حاولنا الاجابة على هذا السؤال ، ماذا حققت تلك الشركات المشتركة المكونة فى اطار منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى حتى الآن ؟

نستطيع أن نورد هنا بعض الملاحظات التى تساعدنا على الرد على هذا السؤال :

١ - نستطيع هنا أن نقرر أن تلك المشروعات المشتركة تم احداثها بموجب اتفاقات حكومية وانها بصفة عامة تمثل اندماجا رأسماليا لا اندماجا اقتصاديا ، أى اندماج لرؤوس أموال ثنائية لانشاء مشروع مشترك لا يسمح نشاطه بتكامل اقتصاديات البلاد المشتركة فيه وذلك نظرا الى ضعف حجم المشروع من ناحية أو اقصار نشاطه على قطر واحد وكمثال لذلك الشركة السودانية المصرية للرى والبناء ، وتساهم فيها مصر والسودان مناصفة للقيام بمشروعات تنمية زراعية فى السودان ، حيث ينعدم التنسيق . ان هذه المشروعات تؤدى الى انتقال رؤوس الأموال من بلد الى بلد آخر وربما الى تنمية قطرية . ولكنها لا تقود مباشرة الى اندماج اقتصادى .

٢ - تظهر هذه المشروعات عادة بقوة للوجود ، ولكنها سرعان ما تتوقف عن العمل نتيجة للخلافات أو فتور العلاقات بين البلدين مثلما حدث من تجميد لأنشطة تلك الشركات على أثر قطع العلاقات المصرية والسودانية عقب توقيع الاتفاقية المصرية - الاسرائيلية ، وهكذا يسير عملها بين مد وجزر .

٣ - ان الصفة الغالبة على المشروعات المشتركة هى صغر حجم رأسمالها .

٤ - تم اعداد المشاريع المشتركة واقرارها بصورة منفصلة عن بعضها وحسب الحاجة ، لا ضمن برامج معينة تأخذ أشكال الارتباط اللازم بين المشروعات وتكاملها الأفقى والعمودى ، وترابطها مع المشروعات القائمة فى البلدين .

وهكذا نستطيع أن نقرر أن المشروعات المشتركة المصرية والسودانية قد تساعد على انتقال رؤوس الأموال - وهذا يسمح بلا شك على تحقيق تنمية فى كل من البلدين ، كما أنها قد تؤدى الى زيادة حجم التبادل التجارى . ولكن أثرها على تحقيق التكامل الاقتصادى يبقى محدودا جدا ، طالما أنها لم توضع فى اطار خطة متكاملة يتم فيها اختيار المشروعات القيادية المرشحة للتكامل . وايجاد التغذية المتبادلة بين الخطة المشتركة

للمشروعات وخطط كل من البلدين للمشروعات المحلية ، ومحيث يتنافى الدور القيـــادى والاجتماعى للمشروعات المشتركة بالمقارنة مع المشروعات فى كلا البلدين ، وتكوين الســوق المشتركة فى مواجهة السوق المحلية . (١)

وهذا هو الحال بالنسبة للمشروعات المصرية السودانية التى قامت دون خطـــة أو برنامج متكامل ومترابط . وهذا ما يدفعنا الى محاولة وضع بعض التوصيات العامـــة والتى من شأنها أن تؤدى الى انجاح تجربة التكامل المصرى السودانى ودفعها لتحقـق أهداف التكامل فى الأجل الطويل .

---

(١) د . أحمد فارس مراد : تقويـم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق .

الفصل السابع

بعض المتطلبات الاساسية لزيادة فعالية التكامل

اذا كان مفهوم التكامل هو تحقيق التعاون والتنسيق فى استخدام الموارد المتاحة لدى البلدين أفضل استخدام وكذلك التنسيق بينهما فى علاقاتهما مع العالم الخارجى مما يحقق أكبر عائد لهما وحتى تكون اقتصاديات البلدين متكاملة وليست متنافسة فمن المهم العمل على تحقيق الآتى :-

أولا : تناسق بل توحد خطط التنمية الاقتصادية بين البلدين فلا يتصور ان تضع كل من الدولتين خططها بمعزل عن خطة تنمية البلد الاخر والا فقد التكامل بمفهومه الاساسى ، فلا بد ان تعد خطة تنمية مشتركة طويلة المدى ينبثق عنها خطط متوسطة الاجل وخطط قصيرة المدى . وفى ظل التكامل مثلا ، لابد أن يعيد المخطط المصرى حساباته بالنسبة الى :-

أ - التوسع الزراعى الافقى :

توجد فى السودان وكما سبق ان ذكرنا ٢٠٠ مليون فدان قابلة للزراعة ومستغل منها حتى الان ٢٠ مليون فدان فقط . فاذا علمنا أن تكاليف استصلاح فدان فى مصر هو ٣٠٠٠ دولار ، وأن تكاليف استصلاح فدان فى السودان هو ٣٠٠ دولار أى أن النسبة هى ١٠ : ١ واذا أوضحت خطة التنمية* فى مصر ان المساحات التى يمكن استصلاحها واستزراعها حتى نهاية هذا القرن تقدر بحوالى ٢٨ر٢ مليون فدان ، فان هذا يعنى انه بنفس القدر من الاستثمارات يمكن استصلاح ٢٨ مليون فدان فى السودان مقابل ٢٨ر٢ مليون فدان يمكن استصلاحها فى مصر حتى نهاية هذا القرن .

ب - كما انه يتطلب اعادة النظر فى التركيب المحصولى : فانه من الواجب العمل على تقليل المساحة المزروعة قطنا فى مصر والتركيز على الاقطان طويلة التيلة الممتازه والاعتماد على السودان فى انتاج الاقطان طويلة التيلة المتوسطة مثل الأكالا . وبالتالى يمكن زيادة المساحة المزروعة ارزا للوفاء باحتياجات مصر والسودان .

* الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، الجزء الثانى وزارة التخطيط - جمهورية مصر العربية، مايو سنة ١٩٨٢ .

حـ - اعادة النظر فى استراتيجية التنمية الصناعيه :

فاذا كان قد اعلن أنه من أهداف الميثاق تفجير الثوره الزراعية فى البلديـــن - فانه يبقى تفجير الثوره الصناعية والتصنيع الزراعى بحيث لايقل الاهتمـــــام بهما عن الاهتمام بالزراعة ، على أن يعاد النظر فى تخصيص كل بلد فـــــى الصناعات التى تتمتع بميزات نسبية أكثر وحتى تستفيد الصناعة فى كلا البلديـــن من ميزة اتساع السوق .

د - اعادة النظر فى خطط التجارة الخارجيـــة :

لابد أن يتناول التخطيط المشترك علاوه على مجالات الانتاج الخطة المشتركـه للتجارة الخارجية لزيادة القدره التبادلية ومعدلات التبادل مع العالـــــم الخارجى (مصر والسودان ينتجان ٧٠٪ من الانتاج العالمى للقطـــن طويل التيلة) ، مما يعنى أن التنسيق فى السياسات التسويقية للقطن فـــى ظل التخطيط المشترك أمر ضرورى لتعظيم العائد لكلا البلدين .

ثانيا : محاولة استقطاب القطاع الخاص ، وتأكيد دوره فى دفع مجهودات التنميـــة وذلك للاستفاده من فوائض ومدخرات هذا القطاع وتوجيهها للاستثمـــار المنتج وخلق روابط حقيقية ومصالح مشتركة للافراد لانه لايكفى فقـــط أن تكون هذه الروابط على مستوى الحكومات بل يجب أن تمتد الى القاعدة العريضه من رجال الاعمال والعمال . وقد تم بالفعل توقيع اتفاق انشاء المجلس الاقتصادى المصرى - السودانى المشترك بين اتحاد الغرف التجارية المصريـــة واتحاد أصحاب الاعمال السودانيه كما يقوم المهندس عثمان أحمد عثمان بمحاولة نقل تجربة التنمية الشعبية الى السودان .

واذا كانت فكرة أنشاء صندوق للتكامل يمول من الموارد العامة فكرة لا بأس بها فانه قد يكون من المفيد أن يلقى جزء من العبء وليكن العبء الاكبر على عاتق القطاع الخاص المنظم أو الأفراد . على أن تدعم وتحفز مشروعات التكامل ضريبيا ونقديا وفقا لنوع كل مشروع وبما يحقق أفضل تخصص للموارد الاقتصادية فى كل من مصر والسودان .

ثالثا : يجب أن يواكب التكامل السياسى والاقتصادى نوع من التكامل النقدى بأصدار عملة موحدة لها صفة القبول العام بالدولتين دون قيود ، وانشاء بنك مركزى أوسلطه نقدية مركزية فى دولة التكامل تتطلع بمهمة تجميع الاحتياطيات النقدية الدولية للدولتين والاشراف النقدى على المصارف ، ورسم السياسة النقدية بصفه عامة ومتابعة تنفيذها فى الدولتين .

ويؤدى ذلك الى تخفيف آثار تقلبات قيمة العملة الموحدة . كما يمكن أن يؤدى الى تقليل اعتماد الدولة ككل على التمويل الرأسمالى الخارجى وتخفيف عبء موازين المدفوعات ، ويعمل على زيادة حجم المدخرات المحلية .

ويساعد على توحيد سعر الفائدة فى دولة التكامل عند الحدود التى تتناسب مع عوائد الاستثمار فى المشروعات المختلفة . (١)

---

١ - د . حمدى عبد العظيم : المدخل الاقتصادى لبناء التكامل - جريدة الاهرام بتاريخ ٢١/١٠/١٩٨٢ .

رابعا : يجب النظر الى التكامل المصرى السودانى ليس على أنه محورا جديدا يضاف الى المحاور المتعادية فى الأمة العربية ، بل على العكس فانه يكتسب قيمة مضاعفة اذا تم النظر اليه باعتباره نواه لتكامل عربى شامل يستنهض الامه العربية من كيونها ويستجيب للتحديات التى تفرضها علينا القوى العدوانيه .

المراجـــــع

١ - أحمد يوسف القرعـى : البنيان التنظيمى لتجربه التكامل ، السياسه الدوليه العدد ٥١ سنه ١٩٧٨ .

٢ - الخطه السداسيه للتنميه الاقتصاديه والاجتماعيه (٧٧/٧٨ - ٨٢/٨٣) العـــرض الاقتصادى لعام ٧٨/٧٩ - وزاره الماليه والاقتصاد الوطنى السودانى ، ٧٦/٧٧

٣ - اداره اقتصاديات الثروه الحيوانيه بوزاره الزراعه السودانيه ، نشره دوريه تصدرهـــا الكويت ، ابريل ١٩٧٨ .

٤ - اكرام بـــــدر : قضيه التكامل على المستوى النظرى ، مقال بالسياسه الدوليه عدد ٥١ يناير ١٩٧٨ .

٥ - تعداد عام ١٩٥٦ وتعداد عام ١٩٧٣ - مصلحه الاحصاء السودانى .

٦ - حسن عبد القادر صالـــح : انتاج الغذاء فى الوطن العربى - بحث مقدم لندوه مشكله الغذاء فى الوطن العربى الكويت ، ابريل ١٩٧٨ .

٧ - سعيد حمـــــدان : حول امكانيه السودان فى تعظيم احتياجات الاقطار العربيه من المواد الغذائية دبلوم معهد التخطيط ١٩٨٢ .

٨ - صلاح الدين محمد فـــوج : بحث مقدم لمعهد البحوث والدراسات العربيه حول امكانيات التكامل بـــين مصر والسودان .

٩ - عاطف عبد الرزاق سلامـــه : التكامل بين مصر والسودان دبلـــوم معهد التخطيط القومى عام ١٩٧٨ اشراف د . اجلال راتب .

١٠ - الدكتور / على الجريتلـــى : خمسه وعشرون عاما دراسه تحليليه للسياسات الاقتصاديه فى مصر ٥٢ - ١٩٧٧ .

١١ ـ الاستاذ / محمد عمر بشير : الجذور التاريخيه للتكامل ، السياسه الدوليه العدد ٥١ سنه ١٩٧٨ .

١٢ ـ منى خليفه : الخصائص السكانيه للسودان ، محاضره فى الدوره التدريبيه عن التخطيط الاقليمى ، الخرطوم ـ ١٩٧٩ .

١٣ ـ د . ناديه الشيشينى : مذكره غير منشوره بمجلس الوحده الاقتصاديه عام ١٩٧٩ .

١٤ ـ وزاره المالية والاقتصاد الوطنى السودانى ، العرض الاقتصادى ، الخرطوم ٧٦/١٩٧٧

المراجع الأجنبيـــة

1- Balassa Bela : The Theory of Economic Integration, George Allen & Unwin LTD, London 1961 .

2- Gert Kück & Heinz Kroske : Wirtschaftliche Zusammenarbeit und Integration von Entwickungsländern, Akademie Verlag,Berlin 1976 .